دولة فلسطين

وزارة شؤون المرأة

منهاج عمل بيجين

بعد ٢٠ عام

نيسان ٢٠١٤

فهرس المحتويات

الرمز	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة عامة	٣
	الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ عام ١٩٩٥	٥
أ	الإنجازات الرئيسية	٥
ب	التحديات الرئيسية	٩
ج	النكسات/ الانتكاسات	١٠
د	التطورات التشريعية والقانونية الرئيسية	١٠
هـ	الحصة التقريبية لتعزيز المساواة بين الجنسين من الموازنة الوطنية	١٥
و	الآليات التي تنفذ من أجل حوار منظم بين الحكومة والمجتمع المدني	١٦
ز	أوجه التعاون الرئيسي داخلياً وخارجياً لتبادل الخبرات حول بيجين	١٦
ح	مساهمة الأهداف الإنمائية الألفية في تعزيز اعلان منهاج بيجين	١٧
	الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ عام ٢٠٠٩	١٨
أ	التقدم المحرز في كل مجال من مجالات الإثني عشر	١٨
ب	العقبات والتحديات التي صودفت منذ عام ٢٠٠٩ في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة	٣٦
ج	التدابير والسياسات التقشفية وأثرها على تعزيز المساواة بين الجنسين	٣٧
	الباب الثالث: البيانات والإحصاءات	٤٠
أ	المؤشرات الوطنية لرصد التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين	٤٠
ب	جمع وتجميع البيانات بشأن المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية	٤٢
ج	جمع وتجميع بيانات بشأن المؤشرات التسعة على العنف ضد المرأة	٤٣
د	العمليات التي اضطلع بها لجمع البيانات بشأن حالة فئات معينة من النساء	٤٤
	الباب الرابع: الأولويات الناشئة	٤٥
أ	أولويات العمل الرئيسية للثلاث سنوات القادمة	٤٥
ب	توصيات لما بعد عام ٢٠١٥	٤٦

منهاج عمل بيجين ما بعد ٢٠ عام

مقدمة:

مرت فلسطين بتاريخ سياسي واجتماعي مرير جعلها تتميز عن غيرها من الدول، حيث شهد هذا التاريخ اطماع الاستعمار والمستعمرين بها، وتكالبت الدول والقوى الدولية على ارض فلسطين لمنح اليهود وطن قومي لهم على ارض ليست ملكهم، وما كان للسكان الاصليين الفلسطينيين سوى الصمود والتحدي والمقاومة، وعدم التنازل عن اي شبر من ارضهم وممتلكاتهم، واعراضهم، وشهد هذا التاريخ ثورات وصراعات، ومناهضات، إلا أن اخطر تلك الصراعات حرب عام ١٩٤٨ والتي عرفت بالنكبة، حيث تم تهجير مئات الألاف من أبناء السكان الاصليين الفلسطينيين، بما نسبته ٥٨% من السكان الى الدول المجاورة نتيجة للمجازر المروعة التي ارتكبت، واستولت اسرائيل على ٧٧% من ارض فلسطين التاريخية، وأدت تلك النكبة الى تمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، ومازالت مخيمات اللجوء الفلسطيني شاهد عيان على تلك النكبة[١].

لم تكن نكبة عام ١٩٤٨ هي الحرب الوحيدة التي مزقت المجتمع الفلسطيني، بل تبعها احداث ومجازر مخيفة كمجزرة قبيا مثلا، إلى أن وصلنا الى نكسة عام ١٩٦٧ ،حيث سيطرت اسرائيل على باقي اراضي فلسطين بالاضافة الى بعض مناطق الدول العربية، وهي ما تعرف الأن بالضفة الغربية وقطاع غزة، وتم تشريد ٣٢٠ الف فلسطيني من منازلهم، وانهار النظام السياسي داخل فلسطين واقتصر وجوده في دول الشتات بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ كرد فعل من الشعب الفلسطيني على ما تقوم به سلطات الاحتلال من انتهاكات سياسية واجتماعية، واقتصادية اتجاهه، حيث شارك في تلك الانتفاضة كل اطياف المجتمع الفلسطيني بكافة فئاته، الرجال والنساء، الأطفال والشيوخ، وأثبت الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة هويته بصورة جلية، واستمرت الانتفاضة الى أن وصلنا الى اتفاق اوسلوا عام ١٩٩٣ حيث اتسم هذا الاتفاق بالمرحلية، بمعنى سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة واريحا أولاً إلى أن امتدت الى باقي المحافظات لاحقاً كنتيجة لاتفاقات لاحقة كاتفاق القاهرة عام ١٩٩٤، واتفاق طابا عام ١٩٩٥، واتفاقية واي ريفر بلانتيشين عام ١٩٩٨ وغيرها من التفاهمات. وحتى عام ٢٠٠٠ لم تكن السلطة تسيطر سوى على ١٨% من اراضي الضفة مما اضعف العمل التنموي فيها بشكل كبير.

بدأ النظام السياسي الفلسطين يتشكل بالداخل بعد اتفاق اوسلو حيث جرت اول انتخابات تشريعية ورئاسية عام ١٩٩٦ وشارك بها كافة اطياف المجتمع الفلسطيني، وبرز دور النساء في هذه المشاركة، وبدأ في هذه المرحلة بناء المؤسسات الحكومية، والقضائية، مع الحفاظ على مؤسسات مجتمع مدني قوية.

[١] صالح، محسن (٢٠١٢): القضية الفلسطينية (خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ص٦١-٦٥.

تشكلت أول حكومة فلسطينية بتاريخ ١٩٩٤/٠٥/٢٠ برئاسة الشهيد ياسر عرفات واستمرت حتى ١٩٩٦/٠٥/١٦، وهنا لا بد من ذكر انه لم يكن هناك جسم حكومي خاضع للسلطة الفلسطينية يعنى بقضايا المرأة حتى نهاية عام ٢٠٠٣ إلى أن تشكلت الحكومة الثامنة برئاسة احمد قريع وضمت وزارة شؤون المرأة بتوجهات من الرئيس ياسر عرفات آنذاك بضرورة وجود وزارة شؤون المرأة تعنى بقضايا المرأة وحقوقها، واقتصرت متابعة قضايا حقوق وتمكين النساء حتى هذا التاريخ على الاتحاد العام للمرأة الفلسطنية ومنظمات المجتمع المدني النسوي[٢].

تأسست وزارة شؤون المرأة في نهاية عام ٢٠٠٣ بناء على القرار الوزاري المتضمن في خطاب رئيس مجلس الوزراء بتشكيل الحكومة وخطة عملها والذي صادق عليه مجلس الوزراء، وبناء عليه تم العمل لوضع رؤية الوزارة وإستراتيجية عملها وفق فلسفة تقوم على أساس الشراكة مع المؤسسات الأهلية والحكومة والأكاديمية.

تسعى وزارة شؤون المرأة إلى تمكين وحماية المرأة الفلسطينية، لتصبح قادرة على المشاركة في عملية التنمية في كافة المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، في مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة والمساواة، وذلك من خلال، ماسسة وإدماج قضايا النوع الاجتماعي على مستوى الهيكل التنظيمي، والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع والموازنات والخدمات في الوزارات المختلفة، وفي التشريعات والقوانين ذات العلاقة، وتنظيم حملات التوعية بقضايا وحقوق النساء في المجتمع، ورصد فجوات النوع وأسبابها من خلال البحوث، تطوير قدرات المؤسسات الحكومية في مجال ماسسة وإدماج النوع الاجتماعي، تفعيل وتطوير عملية المراقبة من اجل المساءلة، وبناء علاقات شراكة مع المؤسسات والمنظمات المهتمة بقضايا المرأة على المستوى المحلي والدولي.

[٢] موقع مجلس الوزراء: http://www.palestinecabinet.gov.ps/ar/Govs/

الباب الأول: الانجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ عام ١٩٩٥

(أ) الإنجازات:

تعتبر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء في فلسطين انعكاس لبيئة النساء في العديد من دول العالم، وكما هو حال العديد من نساء تلك الدول التي شعرت بالظلم وتعمل على تغييره، فإن النساء في فلسطين شعرن بالظلم ويعملن على تغييره، وتتجلى صور الظلم بالأراضي الفلسطينية في كثير من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتويجاً لعمل المؤسسات النسوية الرسمية وغير الرسمية تحققت مجموعة من الانجازات الهامة والكبيرة للنساء، وأهم تلك الانجازات التي ساهمت في تعزيز المساواة بين الجنسين، هي:

أولاً: إنشاء الآليات الوطنية المكلفة بالمساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين:

(١): إنشاء وحدات النوع الاجتماعي

من أجل ضمان مأسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة، كان لا بد من تشكيل وحدات المرأة داخل الوزارات، بقرار من مجلس الوزراء رقم (١٥/١٢/٠٩/م.و/ا.ق) لعام٢٠٠٥، وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٨، وبطلب من وزارة شؤون المرأة، صدر قرار معدل للقرار السابق رقم(٠٨/٦٥/١٢/م.و/س.ف)، من اجل إلغاء مسميات وحدات المرأة لوحدات النوع الاجتماعي، وتحديد كالمهام والمسؤوليات الخاصة بتلك الوحدات وهيكلها التنظيمي، من اجل مساهمتها ومتابعتها لماسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الوزارات. كما تم ترجمة الالتزام الحكومي اتجاه قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة.

حددت مهام ومسؤوليات وحدات النوع الاجتماعي وفق قرار مجلس الوزراء ومنها: تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي، وتدقيق ومتابعة برامج وسياسات الحكومة من منظور النوع الاجتماعي. فيما تتولى وزارة شؤون المراة الاشراف والتنسيق على هذه الوحدات، بالاضافة الى تقديم الدعم الفني والاداري اللازم.

(٢):إنشاء مراكز تواصل

(تواصل) هي اختصار "لمركز معلومات المرأة" وهو تجمع مؤسسات نسوية وتنموية وأكاديمية تؤمن بالمفهوم النسوي القائم على أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان وإنها غير قابلة للتجزئة، تستند على مبادىء المساواة والإنصاف والعدالة، وهو جزء من المؤسسات الوطنية التي تستند على مبدأ الشراكة بين الحكومة والمؤسسات الأهلية ضمن اطار ائتلاف التي تعمل من اجل إلغاء كافة إشكال القهر والتميز المبنى على العرق أو الدين أو اللون، تؤمن ببناء مجتمع مدني ديمقراطي يعمل من اجل تمكين النساء كأفراد وكمجموعات من اجل ممارسة حق العودة وحق الاختيار والوصول والتحكم في المصادر لضمان التوازن في

العلاقات بين الجنسين. بمعنى اخر هو تجمع نسوي فلسطيني يعمل بالشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية وبالتنسيق مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية التي تعمل على مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في كافة المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتي تعمل على تمكين النساء أفراد وجماعات بفعالية في الحياة العامة والخاصة.

تركز مراكز تواصل على تمكين وتقوية النساء للمشاركة والتمكين، وذلك عبر ضمان المساواة في التشريعات والأنظمة والإجراءات التي تدفع بالنساء للانخراط في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحد من الفقر، والعنف، والتمييز من خلال القضايا والاهداف الاستراتيجية التالية:

- التمييز ضد المرأة وعدم المساواة في التشريعات والقوانين.
- نقص المعلومات والموارد عن واقع المرأة، إضافة لنقص في الموارد والمعلومات المتاحة للنساء.
- محدودية اثر البرامج والنشاطات التي تقدم للنساء.
- سوء توزيع الموارد المتوفرة.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات.
- تحسين مستوى ونوعية البرامج المقدمة للنساء والمؤسسات
- تفعيل التنسيق والتشبيك والعمل معا محليا وإقليميا ودوليا
- تمكين النساء في كافة مجالات الحياة
- تعزيز مفهوم الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية

ثانياً: إعداد وإقرار الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتعزيز المساواة بين الجنسين:

تم اعداد عدة استراتيجيات تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي استراتيجيات تتعلق بالعنف، وخطة استراتيجية للإعلام، واخرى للبيئة، والنفايات الصلبة والمياه، وأهم تلك الاستراتيجيات نوضحها بالنقاط التالية:

(١): الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء

تعتبر الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، إطارا عاما يحدد اولويات التدخل من اجل التغيير، وتسمح لمجمل المتدخلين المعنيين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بوضع مخططات تنفيذية من اجل تعزيز التكفل بضحايا العنف المحلي وخلق تحالفات من اجل المساهمة في تغيير الصورة النمطية من جهة، وتطوير القوانين والسياسات استنادا الى حقوق المرأة من جهة أخرى.

تعدّ هذه الوثيقة بمثابة الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء في أراضي السلطة الفلسطينية للأعوام 2011 –٢٠١٩ ويلحق بها، الخطة متوسطة المدى للأعوام 2013 – 2011 ، و خطة ٢٠١٤–٢٠١٦ والتي تم انجازها مع المؤسسات الشريكة لتحديد الأولويات من الخطة الاستراتيجية العامة لمناهضة العنف،– للعمل عليها في السنوات القادمة.

تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بالشراكة التامة ما بين وزارة شؤون المراة وشركائها من المؤسسات الحكومية والاهلية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الهدف الثالث من برنامج الألفية الإنمائية للأمم المتحدة، والداعي إلى المساواة في النوع الاجتماعي و تمكين المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .وتعتبر الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف أحد مخرجات البرنامج، الذي يدعو الى الحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على ثلاثة مستويات :الوقاية، الحماية، تفعيل القانون.

تهدف الخطة إلى مناهضة العنف ضد النساء من خلال تبني الهدف العام الداعي إلى" تعزيز مبدأ سيادة القانون المنصف للنساء، وتحسين الآليات المؤسسية في التعامل مع النساء المعنفات، للوصول إلى مجتمع مبني على أسس تكفل المساواة والعدالة لجميع الأفراد في المجتمع دون تمييز. ولتحقيق هذا الهدف، تتبنى الخطة منهجاً عبر قطاعي من خلال التداخل مع القطاعات المختلفة، باعتبارها تتعامل مع قضية تنموية تؤثر ليس فقط على النساء، وإنما على النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للدولة الفلسطينية ككل .ولذا فإن تطبيق الخطة يعتمد على مدى الالتزام الحكومي بدعمها، وذلك من خلال اتباع الإجراءات الضرورية من قبل الوزارات، ومن جهة أخرى التزام المؤسسات غير الحكومية بالإطار العام المطروح في هذه الخطة .بالاضافة الى مسؤولية القطاع الخاص، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين – الأونروا التي لها دور في عملية التنفيذ والمتابعة مع اللجنة الوطنية لمناهضة العنف، وذلك لمسؤوليتها المباشرة في توفير الحقوق الأساسية للنساء اللاجئات.

(٢): الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين

تأتي هذه الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار الجهود الوطنية المبذولة لإعداد الاستراتيجيات الوطنية القطاعية وعبر القطاعية ، استناداً لتكليف مجلس الوزراء الفلسطيني، لتشكل حجر الأساس في إعداد خطة التنمية الفلسطينية لسنوات ثلاث قادمة. تعمل هذه الاستراتيجية مع أربعة استراتيجيات عبر قطاعية أخرى و ١٩ استراتيجية قطاعية على تحقيق خطة التنمية الفلسطينية (أجندة السياسات الوطنية) لدولة فلسطين.

تم إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ من قبل الفريق الوطني للاستراتيجية، وبقيادة وتنسيق من قبل وزارة شؤون المرأة، وذلك استناداً لتكليف مجلس الوزراء الفلسطيني.ارتكزت المنهجية على مجموعة من الأسس التي ناقشها وأقرها الفريق الوطني في أولى جلساته والتي كان اهمها التضمين في الخطط القطاعية وتحديد الاولويات بناء على التمايز(الفروق) بين الرجال والنساء المرتبط في أدوار ومسؤوليات وفرص النساء أو الرجال الناتجة عن المفاهيم والثقافات المحلية وليس حسب الجوانب البيولوجية و تمكين المرأة والذي يعني قدرة النساء على إدارة شؤون حياتهن، بشكل يمكنهن من تحقيق القيم والأهداف التي تؤمن بها، ومن الاعتماد على ذاتهن،

واتخاذ القرارات أو التأثير – بشكل جماعي أو فردي – على القرارات التي تمس جوانب حياتهن.كما شملت مرتكزات المنهجية على الالتزام بالعمل على العدل والمساواة بين النساء.

ثالثاً: الوثيقة الحقوقية للمرأة، والانضمام للاتفاقيات الدولية

تعتبر البنية التشريعية الفلسطينية باتجاهها العام مهيأة، لتضمين قضايا المراة في إطار من المساواة والعدالة وعدم التمييز في الحقوق بين المرأة والرجل، لذا جاء الخطاب النسوي موحدا من اجل إقرار وثيقة حقوقية ينطوي تحتها كل ما تصبوا إليه المرأة الفلسطينية من حقوق ، وبعد أن تكللت جهود وزارة شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالمشاركة صدرت الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية عن وزارة شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر والمؤسسات والمراكز النسوية وبمباركة من سيادة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتبنيها يوم الثامن من آذار من عام ٢٠٠٨ ، ليعزز أهداف هذه الوثيقة في ايلاء عناية اكبر بالحقوق الإنسانية للمرأة في فلسطين، لذا فان الخطاب النسوي توحد واتفق على مايلي :

١- تكون هذه الوثيقة مرجعية حقوقية لتعزيز مبادىء المساواة (بين الرجل والمرأة؟) والحرية والكرامة والعدالة والتضامن والديمقراطية بين الرجال والنساء.
٢- تكون هذه الوثيقة مرجعية حقوقية لتحديد الحقوق والمفاهيم التي تعرف التمييز /والممارسات الضارة/ وتعرف العنف الممارس ضد المرأة بكافة اشكالة.
٣- تكون هذه الوثيقة مرجعية حقوقية لتقنين و تغطية الحقوق السياسية والمدنية والتوظيف والتعليم والعمل وحقوق؟ وحق التصويت وحقوق الزواج والطلاق وحقوق؟ وحق الإنجاب للمرأة الفلسطينية.
٤- تكون هذه الوثيقة مرجعية حقوقية للتعديل التدريجي لأنماط السلوك الاجتماعي والثقافي للمرأة والرجل من خلال استراتيجيات التعليم العام والأعلام والتربية والاتصالات.
٥- تكون هذه الوثيقة مرجعية حقوقية للقضاء على الممارسات التقليدية والثقافية الضارة، وسواها من الممارسات القائمة على فكرة الدونية والتفوق لأي من الجنسين، أو القائمة على تقسيم الدور النمطي للمرأة والرجل في المجتمع الفسلسطيني.

أما بخصوص الاتفاقيات الدولية: فقد تم الإنضِمام لعدد من الآليات الدولية الناظمة لحقوق الإنسان والمصادقة عليها، وأبرزها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات جنيف الأربع. والسعي المستدام تجاه توطين تلك الآليات في السياسات التشريعية للدولة، وإعادة تصويب ما هو نافذ من تشريعاتٍ لتوائم تلك الآليات.

رابعاً: إعداد وإقرار نظام التحويل

هو نظام تحويل وطني للنساء المعنفات الى الخدمات الصحية والاجتماعية والشرطية (تكامل) ويهدف إلى تحقيق الحماية، والرّعاية، والتأهيل للمرأة المعنفة فوق سن ثمانية عشر عاماً في القطاعات الصحية والاجتماعية والشرطية، وهو عبارة عن مجموعة اللوائح الناظمة والقواعد والإجراءات والبروتوكولات التي تهدف إلى تحقيق الحماية، والرّعاية، والتّأهيل للمرأة المعنفة

فوق سن ثمانية عشر عاماً في القطاعات الصحية والاجتماعية والشرطية. يعمل الشركاء على التكامل في بناء برامج تهدف إلى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والشرطية والقانونية وتنفيذها بشراكة ومهنية تكاملية فعّالة. تتولى وزارتي الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة مهمة تنفيذ بنود واحكام هذا النظام بالشراكة مع وزارتي الداخلية ووزارة الصحة .

يحتوي النظام احكام و مجموعة القيم والأخلاقيات العليا التي يجب أن توجه وتضبط الممارسة المهنية لمقدمي الخدمات للنساء المعنفات وتضع حدودا واضحة قدر المستطاع لما هو مقبول أو مرفوض، مسموح أو ممنوع في إطار العلاقة المهنية وإطار العمل المؤسسي، وبالتالي على كل مقدمي الخدمة الالتزام بها. يهدف هذا النظام الى إرساء قواعد وأسس تحكم وتوضح الإطار الموجه المُلزِم للعلاقة المهنية مع المنتفعات. بالاضافة الى تشكيل مرجعية وحكم للمُشكلات الأدبية والأخلاقية والمهنية وتبيان الحقوق والواجبات لمُقدّم الخدمة وللمرأة المُعنّفة. كما يعتبر هذا النظام وثيقة مساندة يمكن الاعتماد عليها في معالجة القضايا القانونية التي قد تقع بين الأطراف المختلفة للعلاقة المهنية.

إن ما ساهم في تحقيق هذا النجاح هو الاهتمام من قبل وزارة شؤون المرأة، والمؤسسات النسوية بموضوع تمكين المرأة وأخذه على محمل الجد، بالإضافة للإرادة السياسية المؤيدة لقضايا المرأة، ولحقوق الإنسان مما ساهمت تلك الإرادة وانعكست على قرارات مجلس الوزراء، ودعمه للقضايا المختلفة.

خامساً: تشكيل الإتلافات واللجان الوطنية

يعتبر تشكيل الإتلافات واللجان الوطنية من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين، فعلى سبيل المثال تم تشكيل الإتلاف لمناهضة العنف ضد النساء، وتشكيل لجان وطنية لتطبيق قرار ١٣٢٥، ولجنة وطنية لمناهضة العنف، وأخرى للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

(ب): التحديات الرئيسية

(١) الاحتلال الاسرائيلي:

انتهج الاحتلال الإسرائيلي ومنذ بداياته طرق وممارسات لا إنسانية بحق الفلسطينيين سواء كان بالتهجير، القتل، الإبعاد ، هدم البيوت، الأسر والاعتقال، أو حتى تقسيم المناطق، وعزلها عن بعضها البعض، بهدف تدمير إرادة الشعب، وسلب حقوقه، ومطالبه بالعيش الأمن والطبيعي كباقي شعوب الأرض. إن ما تقوم به إسرائيل بغطرستها واحتلالها، وقراراتها يجعل السلام معها أمرا غير ممكنا، كون أن كل ما تقوم به ينعكس على حياة النساء والرجال على حد سواء، ويكون المتضرر بالأساس النساء، فتخيلوا أين تذهب النساء عند هدم البيوت، أنهن ينمن في الشوارع، وعلى أنقاض منازلهن المدمرة. لذلك نحن نطالب بحماية النساء في مدينة القدس وفق القرارات الدولية، واتخاذ موقف جاد ضد سياسة هدم البيوت، وتدمير المقدسات. وتأتي الإجراءات الإسرائيلية على مستويين: الأول الإجراءات الإسرائيلية المنظمة مثل النقاط و الحواجز العسكرية الثابتة، وهذا يؤدي الى الولادات على الحواجز، وضعف القدرة لدى النساء، كما أن مصادرة الأراضي تنع وصول النساء للموارد مثل الأرض، والمياه، وهذا له تأثير على خلف فرص عمل ذاتية، وعدم الوصول للاسواق وتسويق منتجاتها. أما المستوى الثاني فهو الإجراءات المؤقتة التي تقوم بها إسرائيل بشكل عشوائي وبشكل غير منظم بهدف الضغط النفسي، والعقاب الجماعي وكلا المستويين يؤدي لنفس النتائج.

(٢) الثقافة التقليدية:

الثقافة التقليدية التي ساهمت في رسم دور المرأة والرجل في المجتمع باعتبار الرجال في المجال العام، واقتصادر دور المرأة في المجال الخاص. لا زالت وزارة شؤون المرأة ومعها كل المؤسسات النسوية تعمل على تنفيذ إستراتيجية وطنية للدفاع عن وتعزيز حقوق النساء في كافة مجالات الحياة، الا ان فلسطين هي احدى دول النسيج الاجتماعي العربي، ولا تخرج بعاداتها وتقاليدها عن محيطها الاقليمي، حيث لازالت البطرياركية الذكورية مسيطرة على المجتمع.

(٣) البيئة السياسية والقانونية:

البيئات السياسية والقانونية والتنموية التي تعيشها الدولة الفلسطينية وابرزها الانقسام الحاصل بين الضفة الغربية وغزة ، وصعوبة تحقيق تقدم على صعيد الحوار الوطني حتى الان، وعدم الاتفاق على نهج سياسي معين، يعزز الاستثمار ويدفع بعجلة التنمية، كما أن توارث القوانين المختلفة من زمن الانتداب البريطاني، مروراً بالقانون الاردني في الضفة، والقانون المصري في غزة، يساعد على تشتت البيئة القانونية.

تعتبر هذه تحديات رئيسية لأن مواجهتها يحتاج الى مجهودات كبيرة، وذات فترات زمنية متباعدة مما يصعب عملية المواجهة مع تلك التحديات، لكن هناك مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي توضع لتلك التحديات، من خلال الاستراتيجيات الوطنية، وما يرافقها من إجراءات لفضح تلك التحديات.

(ج): النكسات والانتكاسات التي شوهدت

(١) الانقسام الفلسطيني وتعطل المجلس التشريعي:

عدم انعقاد المجلس التشريعي وتعطله منذ العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وبالتالي يترتب عليه عدم سن قوانين واجراءات تكفل حماية المراة، وتعزز من مكانتها ودورها في المجتمع.

(٢) قلة التمويل

قلة التمويل وضعف الالتزام بالتعهدات المالية من قبل الجهات المانحة.

(٣) عدم الجدية في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات

قلة جدية بعض الوزارات في التعاون والتنسيق فيما بينها والوزارات الاخرى، وعدم الالتزام باتفاقيات العمل فيما بينها، او حتى الالتزام على مستوى مجلس الوزراء، حيث زالت العديد من القرارات لم تنفذ مثل: وحدات النوع الاجتماعي، الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي. وعدم جدية بعض المؤسسات والمنظمات الاهلية في التعاون فيما بينها وبين وزارة شؤون المراة، وحددت علاقتها بالصراع بدل التعاون، معتبرة بذلك ان الوزارة وجدت لتحل محل هذه المؤسسات في دعم قضايا المراة، مع العلم ان نهج الوزارة والمؤسسات و المنظمات الاهلية مكملان لبعضهما(سياساتي– تنفيذي).

إن العوامل الرئيسية التي لعبت دوراً في الانتكاسات هو الاحتلال الاسرائيلي، وما رافقه من اجراءات وانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، واهمها عدم انها الاحتلال والانسحاب من الارض العربية، اضافة للثقافة والبيئة القانونية، إذ نستطيع القول أن التحديات بالغالب تؤدي غلى الانتكاسات، بمعنى أنها السبب والمسبب.

(د): التطورات الدستورية والتشريعية والقانونية التي طرأت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين

دولة فلسطين وكما سطر رئيس الدولة في خِطابه الأُممي في الجمعية العامة للأُمم المتحدة إنما هي امتداد مقدس لعموم مبادئ الإنسانية والعدالة، وبلادٌ لشعبٍ قائم بمقومات قومية سليمة وليس بمقومات عنصرية أو طائفية، بدليل الإشارة إلى مجموع الحقوق والواجبات المتساوية في إطار الشعب الواحد، هذا الشعب الذي احتكم إلى قواعد قانونية هامة ناظِمة لمختلف حقوق وحُرياته في المجتمع من ناحية وعلاقته مع الدولة بكافة مكوناتها من ناحيةٍ أُخرى، وحيث أن الأصل في تلك القواعد القانونية الإنحياز التام لمجمل تلك الحقوق والحريات وسموها على مختلف الآليات الوطنية التي تخضع بدورها إلى سيادتها، إلا أن تلك القواعد التي توارثتها الدولة في نِطاق حقباتٍ سياسية وتشريعية مختلفة كانت قد شابتها العديد من الثغرات والتي حالت بدورها دون تأمين الحماية اللازمة والتنظيم الفاعل لعموم الحقوق والحريات نظراً لعدم قدرتها على موائمة ومُحاكاة احتياجات المجتمع المحلي.

في فلسطين وبالتطرق بدايةً إلى الواقع التشريعي الذي ألقى في ظلاله على مختلف السياسات التشريعية في الدولة لا سيما تلك ذات العلاقة باحتياجات المرأة الفلسطينية وبتقسيمنا لملامح هذا الواقع المتداخل والشائِك إلى حقبٍ تاريخية مختلفة ابتداء من الحكم العثماني الذي انتهى في عام ١٩١٧، مع بدء مرحلة سياسية جديدة تمثلت بمرحلة الانتداب البريطاني. "مع أن نظام الانتداب يفترض قيام دولة الانتداب برعاية مصالح الدولة المنتدبة دون التدخل في الشؤون الداخلية والقانونية، إلا أن الانتداب البريطاني عمل بشكل واضح على إيجاد أرضية قانونية تسهل قيام الوطن اليهودي على الأرض الفلسطينية من خلال هدم الإرث القانوني العثماني بشكل شبه كامل. وكانت الأداة القانونية المستخدمة لتحقيق مثل هذه الغاية هي المادة ٤٦ من مرسوم دستور فلسطين التي جاءت لتحدد مصادر القانون، والتي تمثلت "بالقوانين العثمانية، والقوانين الإنجليزية التي وضعت خصيصاً لفلسطين، وقواعد العدل والإنصاف بما يتناسب مع الوضع الفلسطيني." وفي هذه المرحلة التاريخية، لجأت سلطة الانتداب إلى إلغاء وتعديل بعض القوانين المطبقة من الحقبة العثمانية لما يخدم مصلحتها. ومن أهم هذه القوانين قانون العقوبات الذي أولي أهمية كبيرة بسبب الأوضاع السياسية السائدة، ونتج عنه صدور قانون العقوبات لعام ١٩٣٦ الذي ما زال مطبقاً في قطاع غزة.

وفي عام ١٩٤٨، بدأت حقبة تاريخية سياسية جديدة تمثلت بالاحتلال الإسرائيلي، وزيادة التقسيم للأرض الفلسطينية من حيث إلحاق الضفة الغربية بالحكم الأردني وقطاع غزة بالإدارة المصرية. هذا الواقع السياسي رافقه تقسيم بالواقع القانوني، حيث فرض النظام القانوني الإسرائيلي على فلسطينيي ١٩٤٨ باعتبارهم مواطنين ضمن الدولة الإسرائيلية، وخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية إلى خليط من القوانين العثمانية والأردنية، أما الفلسطينيين في قطاع غزة فقد خضعوا لخليط من القوانين العثمانية والمصرية. وبعد عملية الاحتلال الإسرائيلي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، أضيفت الأوامر العسكرية على القوانين السارية المفعول على الفلسطينيين. ومما زاد الوضع صعوبة وتعقيداً الوضع السياسي لمدينة القدس وسياسة إسرائيل الممنهجة في تهويد المدينة. فقد خضع المواطنون الفلسطينيون في القدس للقوانين الأردنية أو الإسرائيلية، إذ ما زال قانون الأحوال الشخصية الأردني مطبقاً على المواطنين الفلسطينيين، إلا أنه ومن جهة أخرى بإمكان المواطنين الفلسطينيين اللجوء إلى القوانين الإسرائيلية بما يتعلق بالأموال المشتركة بين الزوجين وحضانة الأطفال وتعدد الزوجات على سبيل المثال. أما فيما يخص قانون العقوبات، فإن القانون الإسرائيلي هو الساري المفعول على المواطنين الفلسطينيين في القدس.

إن توسع الاحتلال الإسرائيلي الكامل على حِساب الأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧ قد زاد الفجوة في النظام القانوني الفلسطيني، حيث "أصدر الاحتلال العسكري الأمر رقم ٢ الذي ركز كافة السلطات بيد الحاكم العسكري ونص على سريان كافة القوانين المطبقة على الضفة والقطاع قبل العام ١٩٦٧. وبسبب وجود كيانين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، قررت حكومة الاحتلال تشكيل إدارتين عسكريتين مستقلتين في كل منطقة. كما لم تبذل الإدارات العسكرية آنذاك أي جهد لتوحيد النظامين القانوني والإداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ركزت كل جهودها لضبط وإحكام السيطرة السياسية. وفي عام ١٩٨١، أصدرت سلطات الاحتلال الأمر رقم ٧٢٥ في قطاع غزة والأمر رقم ٩٤٧ في الضفة الغربية اللذين شكلا نقطة تحول كبيرة في تاريخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي، إذ قضى كل من الأمرين بإنشاء إدارة مدنية .

في عام ١٩٩٤، دخلت الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧ حقبة تاريخية وقانونية جديدة تمثلت بتوقيع اتفاقية أوسلو بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي جاءت لتفاقم الوضع القانوني سوءاً نتيجة "لتقسيم الأراضي الفلسطينية لمناطق إدارية وسيادية مختلفة، تتقاسم إسرائيل والسلطة الوطنية إدارتها والسيطرة عليها، مما أفقد القضاء الفلسطيني ولايته الإقليمية الشاملة وحال دون اضطلاعه بمهامه ودوره كما ينبغي. فقد أدت الاتفاقيات التي أبرمت ما بين الطرفين إلى خلق مناطق تدعى "أ" و"ب" و"ج". تختلف النظم القانونية في المناطق الثلاث بناءً على وضعها السياسي. فمناطق "أ" تخضع إلى السلطة والسيطرة الفلسطينية، أي أنها ضمن السيادة الفلسطينية. أما مناطق "ب" فهي تخضع إلى السيطرة الإسرائيلية من الناحية الأمنية فيما أن النواحي الإدارية من صلاحيات السلطة الفلسطينية، وأخيراً تخضع مناطق "ج" للإشراف والسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية المطلقة .

لم تقتصر المعيقات التي تواجه النظام القانوني على الجانب السياسي فقط، حيث شكل النظام العشائري السائد معيقاً وتحدياً آخر، كونه مرجعية أساسية لتطبيق النظام في المجتمع الفلسطيني، بل هو في حالات عديدة يطغى على القانون الرسمي، على الرغم من أنه يناقض ويخالف القانون في حالات عديدة، مثل "تجريم الأفعال. لهذا نجد كثيراً من الأفعال المجرمة بموجب القانون جائزة وغير مجرمة بمقتضى القضاء العشائري، وفي ذات الوقت قد يجرم هذا القضاء أفعالاً ويرفضها رغم إباحتها والتأكيد على مشروعيتها بمقتضى القانون العادي". ويعتبر النظام العشائري من المعيقات الأساسية في حصول النساء على حقوقهن وحماية أمنهن، خاصة في جرائم القتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة"، فإنها تحل بناءً على اعتبارات المصلحة الفضلى للذكور في الأسرة .

بعد تشكيل السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥، وانتخاب المجلس التشريعي الأول في الأرض الفلسطينية، وجدت مبادرات للعمل على سن تشريعات وقوانين محلية، إلا أن العملية تمت بشكل مشوه، حيث لم تتواجد رؤية شمولية للعملية التشريعية من قبل المشرعين، من حيث بناء نظام قانوني يعتمد على عملية التداخل والإسناد فيما بين القوانين المحلية والقانون الأساسي، انطلاقاً من أن الحقوق سواءً منها المدنية أو السياسية أو الحقوق الاجتماعية والثقافية والاجتماعية كلها مترابطة ولا يمكن تجزئتها. لقد استمرت السلطة والمجلس التشريعي في تبني القوانين السابقة السائدة، والتي لا تمت بصلة بواقع الشعب الفلسطيني، وبقيت هذه القوانين المجحفة بحق النساء سارية على الرغم من محاولات الحركات النسوية وبعض المؤسسات الحقوقية العمل على تغييرها بما لا يتعارض مع الشرعة الدولية والقانون الأساسي.

عقب تشكيل وزارة شؤون المرأة، وفي ظل علاقةٍ استراتيجية متوازنة وصحية فيما بين مختلف أطرف العلاقة، وبإيمانٍ من المستوى الرسميّ بعدالة قضايا النوع الاجتماعي، وحيث أن فلسطين الدولة أسست ولم تزل لمجتمعٍ حر، مستقل، ومعاصر، قادر على استيعاب رؤية النساء لأولوياتهن، وحقوقهن المتمثلة بشعورهن بالأمن الإنساني بدايةً، وبالحماية من كافة ضروب العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي – باتت المرأة الفلسطينية حاضرة بفاعلية في مختلف المستويات ذات العلاقة بصنع القرار التشريعي، وشكلت

جزءاً رئيسياً من العملية التشريعية في الدولة، وأساساً لرسم عموم السياسات العامة والتشريعية العادلة لحقوقها وحرياتها التي تعتبر جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

قبل الشروع بإثارة أبرز مخرجات العملية التشريعية، نشير إلى أن تلك العملية وما انبثق عنها مؤخراً من رزمٍ تشريعية إنما احتكمت لاحتياجات المرأة الفلسطينية، إذ أذعنت الدولة على مستوى السياسات والتوجهات لمختلف الضوابط والمحددات التي من شأنها أن تكفل موائمة أية رزمةٍ تشريعية عادية أو ثانوية لمفاهيم النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة الفلسطينية على مستوى القاعدة، إنصافاً منها لحقوق المرأة وحرياتها، وتفعيلٌ لنصف طاقات المجتمع التي ظلت مهمشة ومعطلة عن المشاركة الفعالة في عملية البناء خلال عقود طويلة من الزمن، واستجابةً أيضاً لمُطلق معايير العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان. إذ ان الدولة آمنت بأنه لا يمكن الوصول إلى تنميةٍ فلسطينية شاملة إذا لم يتم استثمار طاقات النساء الفلسطينيات وتعميق مشاركتهن كهدفٍ وركيزة مُباشرة لمختلف سياسات وأدوار ومستويات التنمية المحلية.

إن توجه الدولة اليوم والقاضي بإشراك مختلف الفعاليات النسوية سواء أكانت تلك رسمية أو أهلية، بصفتها صاحبة الشأن والأكثر اتصالاً باحتياجات الحِراك والطموح النسوي المحلي في طرح التحديات ووضع الفرضيات والحلول والأولويات القانونية والاجتماعية والسياسية، مقابل نظرية الإسقاط في الفرضيات والحلول والأولويات تِلك، إنما هو توجه مُهِم على الصعيد الوطني خطته فلسطين، وحيث متثلت لهذا التوجه مختلف الأدوات التشريعية في الدولة استجابةً منها لفلسفتين اثنتان الأُولى وقوامها الرؤية السياسية من قبل المستوى السياسي والوطني لحقوق المرأة الفلسطينية كجزء من حقوق الإنسان وهنا يتضح لنا أن البُنية السياسية والتشريعية الفلسطينية باتجاهها العام مُهيأة لتضمين قضايا النساء الفلسطينيات في إطار من المساواة وعدم التمييز في الحقوق والطموحات على أساس الجنس.

أما الفلسفة الثانية ومفادها هُنا، أن تلك الأولويات النسوية تُشكل في مجملها مطالب شرعية غير قابلة للتجزئة، وينبغي على الكُل الفلسطيني الاهتداء بها عند ممارسته لأدواره مهما كانت تلك الأدوار، لنصل في النهاية إلى ضوابط ومعايير عامة، تساهم في النهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني، وتخلق حالة من التوازن بين الدور الهام الذي تمارسه المرأة الفلسطينية في المجتمع، وبين المكانة الفعلية التي يجب أن تكون عليها في مختلف القطاعات، استنادا إلى قاعدة عدم المساس بالحقوق المكتسبة فيما يتعلق بما تحصلت عليه المرأة الفلسطينية من حقوق.

في الدولة تقسم المحاور التي تحكُمها الأنظِمة التشريعية لثلاث محاور أساسية: اجتماعية، اقتصادية، سياسية. إن تلك الأنظِمة أخذت بالتغير إيجاباً لصالح عدالة قضايا النوع الاجتماعي، إذ أخذت الدولة على عاتقها توطين مختلف الحقوق والحريات والأحكام التي أقرتها آليات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية ذات الصِلة، وأبرز تلك الاتفاقيات: "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

<u>أبـرز المخرجـات على الصعيد التشـريعـي:</u>

- الإنضِمام لعدد من الآليات الدولية الناظمة لحقوق الإنسان والمصادقة عليها، وأبرزها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات جنيف الأربع. والسعي المستدام تجاه توطين تلك الآليات في السياسات التشريعية للدولة، وإعادة تصويب ما هو نافذ من تشريعاتٍ لتوائم تلك الآليات.
- استصدار عدد من التشريعات الثانوية التي أنشأت أجساماً قانونية هامة على الصعيد السياساتي، ومنها: قرار إنشاء اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، وكذلك الحال بالنسة لإنشاء اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس

الأمن الدولي رقم: ١٣٢٥، واللجنة الوطنية للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، ولجنة تشغيل النساء، أضف على ذلك الفريق الوطني للتدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي، حيث عكست تلك اللجان والفرق التزام المستوى السياسي بقضايا واحتياجات النوع الاجتماعي إثر خروجها بقراراتٍ صادرة عن مجلس الوزراء، الذي استجاب بدوره لبرنامج فخامة رئيس الدولة

- شكلت مؤخراً بقرار صادر عن رئيس الدولة لجنة وطنية توجيهية لإعداد مسودة معاصرة وحيوية لمشروعيّ قانون الأحوال الشخصية والعقوبات الفلسطينيان.
- إقرار نظام التحويل الوطني للنساء ضحايا العنف، ليوفر عقب نفاذه مجموعةً من القواعد والإجراءات التي تعتبر إحدى الخطوات الرئيسيّة لبناء شبكة فعَّالة مُتعدّدة القطاعات، ذات سِمَةٍ شُموليّة لدعم ضحايا العُنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، عن طريق مساعدة مُزوّدي الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية، الذين يتعاملون مع حالات العنف ضِدَّ المرأة، للتّعرُّف على حالات العنف، وتوفير الدّعم الصحّي، والنفسي، والقانوني، والاجتماعي اللازم، والتّحويل إلى المُؤسّسات الأُخرى إذا استوجب حالُ الضحية ذلك.
- إنجاز المسودة النهائية لمشروع قانون حماية الأُسرة من العنف، حيث يهدف هذا المشروع إلى تأمين إطار قانوني وإجرائي يكفل توفير الحماية الفاعلة للنساء ضحايا العنف الأسري، وهي إذ تأتي استجابةً للهدف العام الذي تتبناه وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام ٢٠١١-٢٠١٩ والداعي إلى "تعزيز مبدأ سيادة القانون المنصف للنساء، وتحسين الآليات المؤسسية في التعامل مع ضحايا العنف منهُن، للوصول إلى مجتمع مبني على أُسس تكفل المساواة والعدالة لجميع الأفراد دون تمييز".
- تضمين الرزم التشريعية النافذة والناظمة للإقتراع العام، والمحلي، حد أدنى لتمثيل النساء لا يقل عن ٢٠% وقد استصدرت الوزارة مؤخراً قراراً تمهيدياً مفاده زيادة تلك النسبة ليوازي ٣٠الحد الأدنى ٣٠% بتوجيهاتٍ من فخامة رئيس الدولة.
- إقرار نظام الإجراءات التشغيلية الموحد للشرطة المدنية الفلسطينية، والذي يهدف إلى توفير أدلة إجرائية موحدة وواضحة لعموم العاملين في المؤسسة الشرطية، وهو بذلك سيوفر إطاراً تشريعياً يهدف إلى تنظيم العلاقة، وتنسيق الأدوار وتحديد الصلاحيات ذات الارتباط بمختلف مكونات المؤسسة الشرطية حال نظرها في قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- إقرار كل من اللائحة التنظيمية للأُسر الحاضنة، واللائحة التنفيذية للأُسر البديلة المؤقتة.
- إقرار مشروع قانون المساعدة القانونية، والذي سيوفر أداة حيوية وفاعلة تضمن وصول النساء على وجه الخصوص إلى العدالة.
- تعديل الرزم التشريعية ذات العلاقة بتشكيل كل من: المحاكم النظامية، العسكرية، الشرعية، وإعادة تقويم مكونات قطاع العدالة ابتداء بالنيابة العامة، مروراً بالشرطة المدنية (وحدة حماية الأُسرة والطفل) وانتهاء بقانون نقابة المحامين

والمرسوم الصادر عن سيادة رئيس الدولة بشأن اختصاصات المحافظين، لغايات موائمة تلك الرزم مع مفاهيم النوع الاجتماعي.

- إقرار قانون معدل لقانون الأسرى والمحررين، حيث صدر عن فخامة رئيس الدولة قرار بقانون رقم: (١) لسنة ٢٠١٣م بشأن تعديل قانون الأسرى والمحررين رقم: (١٩) لسنة ٢٠٠٤م، وقد تدخلنا إيجابياً لصالح المرأة الأسيرة والمحررة، وكذلك المنتفعة من أحكام القانون. بما يُلبي للمنتفعات التأهيل اللازم والتمكين، كضمانة لإدماجهن في المجتمع بفاعلية، وبما يكفل كذلك شعورهِنْ بأمنهن الإنساني.
- عقب إقراره، هنالك تطبيق فاعل وتشاركي عبر قطاعي لنظام مراكز حماية النساء المعنفات والذي تم تبنيه من قبل مجلس الوزراء عقب صدور القرار رقم: (٠٩) لسنة ٢٠١١م وذلك بدوره يوفر سنداً لحماية النساء ضحايا العنف من خلال تقديم خدمات متكاملة لهُن: اجتماعية، وصحية، وقانونية، ونفسية، بتدخُلٍ استراتيجي لمختلف الآليات مقدمة الخدمات في الدولة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (القضاء، الشرطة، وزارة الشؤون الاجتماعية، البيوت الآمنة، المحافظ).
- لغايات الوصول إلى نظامٍ منهجيّ لبحوث حماية المرأة الفلسطينية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعيّ، اتُخذ من قبل معالي وزير المرأة قراراً تنظيمياً (تشريع ثانوي) يقضي بإعادة تفعيل مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق (اليونسكو) والعمل على إعداد إطارٍ قانوني يقضي بمنح الأخير الشخصية الاعتبارية المُستقلة، والذمة المالية اللازمة لترجمة المركز لرؤيته وأهدافه النظرية تطبيقياً.
- صدور قرار (تشريع ثانوي) عن السادة مجلس الوزراء يقضي بتبني الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- مأسسة مراكز تمكين النِساء "تواصُل" في مختلف محافظات الوطن بموجب تشريعٍ مُنشئ، وذلك لضمان الوصول إلى النساء الفلسطينيات في مختلف مواقع تواجدهن، تحقيقاً لعددٍ من السياسات والتدخلات المُثارة في استراتيجيات الدولة لاسيما تلك عبر القطاعية منها.
- صدور مرسوم عن فخامة رئيس الدولة يحمل الرقم: (٢٤) لعام ٢٠٠٥ والذي أكد سيادته بموجبه دعم مختلف مستويات المؤسسة الرسمية تلك المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة الفلسطينية في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن، وتعزيز هذه الجهود بضمان بلورتها في قالبٍ وطني يكفل تطبيقها، ويدعم بالمقابل مشاركتها في الهيئة الدولية لتمكينها من القيام بالمساعي الحميدة.

(هـ): الحصة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تستثمر في تعزيز المساواة بين الجنسين.

تحصل وزراة شؤون المرأة على مخصصاتها المالية من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أسوة بباقي الوزارات والمؤسسات الحكومية، الا ان هذه المخصصات المالية ما زالت ضئيلة ولا تتناسب مع الدور المناط بالوزارة على لمستوى الوطني. فمنذ تأسيس الوزارة لم يتم رفع سقف المخصصات المالية السنوية للوزارة الا بنسب ضئيلة جدا، حيث ان الموازانة العامة السنوية للوزارة لا تتعدى ٢ مليون دولار أمريكي وتتراوح نسبته على مدار السنوات حول (0.02%) مما يعتبر عائقا امام

الوزراة في القيام بكامل مسؤولياتها المتعلقة بتمكين النساء والدفاع عن حقوقهن المكتسبة، بالتزامن مع ازدياد ظاهرة العنف الموجه لنساء بكافة أشكاله، وبالتزامن ايضا مع الحاجة لتضمين قضايا النوع الإجتماعي في السياسات والبرامج والموازنات الوطنية.

بالرغم من قلة المخصصات المالية الحكومية لوزراة شؤون المرأة' فقد استطاعت الوزراة في السنوات القليلة الماضية على تسليط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعلى تحشيد الرأي العام اتجاة قضايا تمكين المرأة وزيادة مستوى الالتزام السياسي اتجاة ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والموازنات العامة، فقد تمكنت الوزارة من استصدار قرارين من مجلس الوزراء بهذا الخصوص، الأول عام ٢٠٠٩ بخصوص ادماج قضايا النوع الاجتماعي بالخطط والموازنات العامة والثاني عام ٢٠١٢ بخصوص تشكيل اللجنة الوطنية للموزانات المستجيبة للنوع الإجتماعي، مما يعتبر مؤشرا على تنامي الدعم على المستوى السياسي لقضايا المرأة، الا ان استصدار القرارات وحده لا يكفي اذ لا بد من وضع الاليات التنفيذية لهذة القرارات مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ.

تواصل الوزارة مجهودها نحو أن تكون الموازنة حساسة لقضايا النوع الاجتماع، وأبرز الجهود الحالية هو ما تقوم به منظمة UN-WOMEN لصالح الوزارة من خلال برنامج "التمويل"، ان برنامج التمويل من أجل المساواة بين الجنسين المنفذ من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women وبدعم من قبل الأتحاد الأوروبيEU ، يساهم في رفع الوعي اتجاة ضرورة إدماج النوع الإجتماعي في الخطط والسياسات والموازنات العامة، ويعمل ايضا على رفع الوعي بضرورة زيادة المخصصات الوطنية لوزراة شؤون المرأة باعتبارها الآلية الوطنية لممساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك يعمل البرامج ضمن أنشطتة المختلفة على زيادة وعي المانحين بضرورة تخصيص مزيد من الدعم الموجة لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المراة وزيادة حجم وفعالية المساعدات المقدمة من قبل المانحين في هذا الإتجاة.

(و): الآليات التي تنفذ من أجل إجراء حوار منظم بين الحكومة والمجتمع المدني

تعقد الحكومة والمجتمع المدني حوارات متواصلة في سبيل اشراك الجميع في القضايا والقرارات والسياسات المختلفة، ويتخذ الحورا على مستويات مختلفة ابتداء من القطاعات المختلفة وصولاً الى حالة حوار شاملة على مستوى مجلس الوزراء. ومن أهم الآليات التي تتخذ لإجراء الحوار في القضايا المختلفة هي الاجتماعات، وتشكيل اللجان الوطنية، وعقد ورش العمل. ومن أهم اللجان الوطنية التي تم تشكيلها لصالح تعزيز المساواة بين الجنسين، اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، واللجنة الوطنية لتطبيق قرار ١٣٢٥، واللجنة الوطنية للموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي، والفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهذه اللجان تتمثل من الحكومة، والمؤسسات الأهلية، والجامعات، والقطاع الخاص. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه عند وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية يتم دعوة كافة مؤسسات المجتمع المدني بما فيها القطاع الخاص لوضع تصوراتهم واتجاهتهم في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين.

(ز): أوجه التعاون الرئيسي داخل البلد

لقد استطاعت الوزارة عبر السنوات الماضية من توسيع قاعدة الشراكات والتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية المعنية والمانحين، لا سيما تعزيز قواعد الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women ، وكذلك مع منظمة الاسكوا، ومنظمات أخرى مثل UNFPA، وغيرها العديدمن المؤسسات حيث تم تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الهادفه الى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى الوطني بالتعاون مع تلك المنظمات التي تقدم الدعم الفني للوزراة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في قضايا المساواة وتمكين المرأة. ان الدعم المقدم من تلك المنظمات وباقي المؤسسات الدولية المعنية يخفف من الاثار المترتبة على قلة المخصصات الوطنية ويساهم في تحقيق ما جاء به بيجين من خلال تمكين الوزارة من القيام بدورها ولعب دور حيوي على المستوى الوطني اتجاة تعزيز المساواة وتمكين المرأة وزيادة الوعي اتجاة انصاف المراة ومحاربة كافة أشكال التمييز والعنف الموجه ضدها. إضافة لذلك فأن هناك عدد من موظفي الوزارة يشتركون في ورش عمل اقليمية ويستعرضون خبرتهم وتجاربهم مما يؤدي الى تبادل الخبرات بين الدول، وعلى هذا الصعيد تحققت مجموع من العوامل مثل الاتفاق على قضايا محددة وشاملة مثل قضايا المرأة ما بعد عام ٢٠١٥، والذي شاركت به الوزارة أثر اجتماع لجامعة الدول العربية في مصر.

(ح): أثر الاهداف الانمائية الألفية على تعزيز تنفيذ اعلان بيجين

تعتبر الأهداف الإنمائية الألفية هامة جداً لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي أهداف مكملة لما جاء به إعلان بيجين، حيث أن العمل على الأهداف الألفية هو بشكل أو بأخر العمل على ما طالب به بيجين، حيث أنه للوصول لمراكز متقدمة في صنع القرار، ومستويات تعليم عالية، ووضع اقتصادي أفضل، فأنه لا بد من القيام بإجراءات حاسمة للوصول لتلك الأهداف، وبدعوة بيجين للدول للقيام بالعديد من الإجراءات فأن هذا بشكل أو بأخر يساهم مساهمة مباشرة بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.

الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ العام ٢٠٠٩[٣]

(أ): التقدم المحرز في كل مجال

ألف – عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة

واصلت الحكومة الفلسطينية العمل نحو تقديم المستوى اللائق من الخدمات الأساسية لكافة الفئات المجتمعية الرجال منهم والنساء، الأطفال والشيوخ وصيانة الحقوق بما يعزز مبدأ تكافل الفرص للجنسين.حيث قامت الحكومة من خلال المؤسسات الحكومية وبالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني بمجموعة من الاجراءات التي تساهم في تخفيف حدة الفقر في الاسر الفلسطينية.

أولاً: تأمين الرعاية والحماية الاجتماعية، وتعزيز الصمود خاصة للشرائح الأقل حظاً والأكثر تهميشاً، من خلال

- صادقت الحكومة الفلسطينية على تخصيص مبلغ مالي بقيمة (238,000) دولار لتنفيذ المرحلة الأساسية من إصدار بطاقة المعوق.
- دعم المناطق المتضررة خلف الجدار والاستيطان حيث شرعت الى تكثيف الجهود التنموية والخدماتية في منطقة الأغوار، إلى جانب المصادقة على دعم البلدة القديمة في مدينة الخليل. وهذا له تأثير كبير على تعزيز المساواة لما له اهمية في صمود الأسرة والانعكاس على العلاقة النفسية للرجال والنساء.
- تقديم مساعدات نقدية ل (51,800) أسرة من منتفعي برنامج الحالات الصعبة في الضفة وغزة بقيمة (202,204,000شيكل)، ومساعدات نقدية ل (4,842) أسرة أخرى من الاشد فقراً من خلال برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي بقيمة (13,053,858 شيكل)، ودفع (200) دولار ل (25,000) أسرة في الضفة وغزة ولمرة واحدة للمستفيدين من المساعدة الخاصة بأزمة الغذاء العالمي المقدمة من البنك الدولي، وتقديم (2,936,326) دولاراً كمساعدات نقدية لأسر فقيرة ومهمشّة وحالات مرضية وجمعيات ومستشفيات، وإعتماد (3,906,655) شيكل للصرف ل (1,075) أسرة من بينها مساعدات نقدية طارئة بقيمة (2,343,630) شيكل، ومساعدات ترميم منازل بقيمة (929,875) شيكل، ومواءمة سكن بقيمة (27,500) ومصاريف علاج (12,400) شيكل، وأجهزة طبية بقيمة (50,250) شيكل، وأضرار إحتلال بقيمة (27,000) شيكل من خلال برنامج المساعدات الطارئة. وذلك خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.
- تقديم المساعدات الغذائية ل (50,000) أسرة من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية بقيمة (27 مليون) دولار، وتوزيع (12,384) طرداً غذائياً على الأسر الفقيرة والمهمشة، ومواصلة تنفيذ برنامج الخبز مقابل الطحين في عدة محافظات ل (1,893) أسرة. تقديم الرعاية والايواء ل (22) مسن أً، والاشراف على بيوت المسنين. وذلك عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

[٣] المعلومات والبيانات الواردة هي معلومات من تقارير مجلس الوزراء السنوية بعد العام ٢٠٠٩، والربعية الخاصة بعمل الوزارات، بالإضافة لتقرير انجازات الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين الصادرة عن وزارة شؤون المرأة للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣

- توفير الرعاية ل (379) حدثاً من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، وتوقيع إتفاقية بين الوزارة والشرطة الأوروبية لمشروع عدالة الأحداث، وصيانة وترميم مؤسسة دار رعاية الفتيات بقيمة (225,000) شيكل، وصيانة وترميم مؤسسة دار الأمل بيقمة (199,000) شيكل. للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠.
- تقديم (4,655,664) دولار كمساعدات نقدية لأسر فقيرة ومهمشة، ولحالات مرضية، واعتماد (10,549,702) شيكل للصرف ل) 1395 (أسرة في الضفة وغزة، من بينها مساعدات فقر، وترميم منازل، ومواءمة سكن، ومصاريف علاج، وأجهزة طبية، وأضرار إحتلال. للعام ٢٠١٠/٢٠١١
- استمرار تقديم المساعدات النقدية من خلال برنامج الحالات الصعبة الممول من الاتحاد الأوروبي، وبرنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الممول من البنك الدولي، ووصل عدد الأسر المستفيدة (٧٧،٧٦٧) أسرة في الضفة وغزة، وبمبلغ (259,458,610) شيكل، وتم الانتهاء من فتح الحسابات البنكية ل (47,000) أسرة مستفيدة، كما تم توقيع اتفاقية مع الإغاثة الاسلامية للبدء بتقديم مشاريع صغيرة للأسر المسجلة ضمن قوائم المستفيدين من خدمات الوزارة. للعام ٢٠١٠/٢٠١١
- تقديم المساعدات الغذائية ل (45,00) أسرة بواقع (200,000) فرد من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية. للعام ٢٠١٠/٢٠١١

ثانياً: عززت الحكومة الفلسطينية علاقاتها الدولية في إطار خطتها الهادفة الى انصمام فلسطين إلى المنظمات الدولية وتطوير الاتفاقيات التجارية الدولية، للنهوض بالمجتمع نحو التنمية. وفي هذا المجال قامت ب:

- توقيع اتفاقية مع بنك التنمية الاسلامي، لتخصيص مبلغ 60 (مليون) دولار لتقديم منح للأسر الفقيرة المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية.
- توقيع (٩) اتفاقيات في مجالات الصحة، الزراعة، الثقافة، الاعلام، والبحث العلمي مع العديد من الدول، وأبرزها : قبرص، أوكرانيا، فرنسا، رومانيا، ألبانيا، فيتنام، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات الأخرى، منها :اتفاقية الازدواج الضريبي مع الإمارات والأردن، اتفاقيات مشاورات سياسية مع مالطا ودول البلطيق، اتفاقية الدعم اللوجستي مع وزارة الشؤون الخارجية الأذرية، اتفاقية منح مبنى للسفارة الفلسطينية في كازاخستان، اتفاقيات بروتوكول تعاون زراعي أولمبي وإعلامي مع روسيا الاتحادية، اتفاقية اللجنة الفلسطينية التركية المشتركة، إضافة إلى عقد جلسات سياسية مع التشيك وسلوفاكيا.
- صادقت الحكومة على تشكيل لجنة فنية لتفعيل إتفاقية التجارة الحرة مع تركيا في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا لأهميتها كسوق محتمل للتصدير، والمصادقة على تشكيل الفريق الوطني الفلسطيني المفاوض بشأن توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول الميركسور(البرازيل، الأرجنتين، الباراغواي، الأوروغواي)، في إطار خطة الحكومة ودورها في مجال إعادة تنظيم علاقات فلسطين الاقتصادية مع العالم الخارجي، وصادقت أيضاً على إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار مع جمهورية فيتنام، ووافقت على توصيات اللجنة الفنية لدراسة وتطوير مركز تسهيل التجارة في طولكرم. وفي مجال آخر شكلت الحكومة لجنة فنية لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين فلسطين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية) WIPO (، والتي تهدف إلى النهوض بالملكية الفكرية وحماية حقوق المواطنين وزيادة الاستثمارات المحلية

والأجنبية في فلسطين .كما وتمثلت أهم الانجازات في مجال الاستثمار في مصادقة الرئيس محمود عباس على قانون تشجيع الاستثمار والذي يشتمل على محفزات كثيرة لتشجيع مناخ الاستثمار في فلسطين.

- إنجاز قانون الغرف التجارية والمصادقة عليه من قبل فخامة الرئيس، وإعداد مشروع تطبيق النظام الموحد في الغرف التجارية، وإعداد الصياغة النهائية لمشروع النظام التنفيذي الشامل للغرف التجارية واعتماده نهائياً من قبل أعضاء الفريق الوطني المكلف بإعداده، وكذلك مصادقة الرئيس على قانون معدل لقانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات التخصصية رقم (٢) لسنة 2006 ، وقانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (١) لسنة 1998 .
- توقيع بروتوكول تعاون في مجال علاقات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية البلغارية، وتوقيع اتفاقية تعاون مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية الرومانية لحماية حقوق العمال الفلسطينيين في رومانيا والعمال الرومانيين في فلسطين، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة التشغيل والتكوين المهني في المغرب في مجالات التشغيل والتكوين المهني والعمل والحماية الاجتماعية للعمل.

ثالثاً: دعم المشاريع الصغيرة، من خلال:

- في الجانب المتعلق بدعم القطاع الزراعي والذي يشكل أحد مقومات مصادر العيش والدخل للاقتصاد الفلسطيني، قامت الحكومة الفلسطينية في هذا الشأن بخطوات كثيرة بغية تحقيق هدفها الرامي الى تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني كماً ونوعاً والاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي، حيث شرعت الى تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر لاستغلال الأراضي غير القابلة للزراعة ،كما وصادقت على رصد 750 (ألف)دولار لصالح مشروع تخضير فلسطين.
- إطلاق برنامج المشاريع التنموية الصغيرة للمساهمة في التنمية المجتمعية، من خلال الإشراف على تنفيذ المشاريع المجتمعية الصغيرة والتي تعمل على تلبية احتياجات البنية التحتية وتخفيف المعاناة عن التجمعات الريفية الصغيرة.
- تشكيل لجنة وزارية خاصة لوضع تصور يشمل ماهية ومجال عمل صندوق التمكين الاقتصادي للأسر المحتاجة في فلسطين، ودعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال.
- المشاركة في دورات تدريبية، منها :إدارة وتقييم المشروعات الموجهة للمرأة في القاهرة، موضوع الإقراض والمشاريع الصغيرة في كوريا الجنوبية، أدوات تحليل المؤسسات من منظور النوع الاجتماعي في بيروت.
- صادقت الحكومة على إنشاء مؤسسة متخصصة لتنظيم ورعاية قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ لتعزيز استقرار هذا القطاع وخدمة توجهات السلطة الوطنية.
- بالإضافة إلى موافقة الحكومة على مساهمة فلسطين في مبادرة سمو أمير الكويت للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف الى استفادة فلسطين من موارد الصندوق المخصص لدعم القطاع الخاص العربي.
- الحصول على موافقة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية.
- توقيع مذكرات تفاهم، منها :مذكرة تفاهم مع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بشأن تعزيز التعاون المشترك خاصة في مجال الدراسات والأبحاث ونشر الوعي الوقائي بين طرفي الإنتاج، مذكرة تفاهم مع مؤسسة يوحنا بولس الثاني

واتحاد العمال المسيحي الإيطالي لعقد وتمويل دورات متخصصة لرفع كفاءة العاملين الاجتماعيين، مذكرة تفاهم مع جامعة بيرزيت بشأن مراجعة تشريعات العمل الفلسطينية وتبادل الخبرات في هذا المجال، وأخرى مع وزارة الأسرى والمحررين لتأهيل وتدريب الأسرى المحررين لدمجهم ولتمكينهم من المنافسة في سوق العمل.

- الاتفاق مع مجلس القضاء الأعلى على إنشاء محاكم عمالية متخصصة والتي بدأ العمل بها في بداية شهر أيار.

باء – تعليم المرأة وتدريبها

تحتفظ الإناث حاليا بمعدلات متساوية وأكثر إيجابية من الذكور فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للوصول إلى التعليم عبر جميع مستويات التعليم (الأساسي والثانوي والجامعي) مع استثناءات رئيسية في مجال معدلات التحاق الإناث في التعليم والتدريب التقني والمهني وفي معدلات التحاقهن برياض الأطفال. حيث تفوقت الإناث على الذكور في معدلات الالتحاق، كما أن الأمية انخفضت في صفوف النساء من ٢٤% عام ١٩٩٥ إلى ٧% عام ٢٠١٢. كما يبقى الالتحاق في برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة منخفضا (١٥,٣% عام ٢٠١٠)، حيث تبلغ معدلات التحاق الإناث ١٤,٩%، وهو معدل أقل بقليل من التحاق الذكور. يبقى تحقيق الحق بالتعليم للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة منوطا بإنهاء الاحتلال، حيث إن العنف وغياب الأمان والشعور بالأمن في المدرسة والبيت والمجتمع، يعطل ويضعف العملية التعليمية. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، سجلت السنوات الخمس عشرة الأولى منذ تولي السلطة الفلسطينية مهام نظام التعليم إنجازات واضحة، وخصوصا فيما يتعلق بمعدلات التحاق ومشاركة الطلاب والبنية التحتية والمنهاج. ارتفعت معدلات الالتحاق في التعليم والتدريب المهني والتقني، ولكنها تبقى معدلات منخفضة (وصل معدل الالتحاق بالمدرسة الثانوية المهنية في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ حوالي ٦,٨% من إجمالي عدد طلاب المدارس الثانوية). كما أن الإناث من ذوات الإعاقة كان لديهن فرصا أقل بحوالي ١٠% من الذكور بالحصول على التعليم (٢٩% للإناث اللواتي لم تكن لديهن الوصول إلى التعليم مقارنة بحوالي ١٩% للذكور).

- تزويد مديرية القدس والمدارس بالأثاث بقيمة (194,930) شيكل، وتوفير أجهزة تقنية وشبكة حاسوب ومقسم للمديرية بتكلفة 153,830 شيكل، وشراء مدرسة الفتاة اللاجئة في وادي الجوز بقيمة 700 (ألف)دولار، ومبنى لاستحداث مدرسة في رأس العامود بقيمة 800 (ألف)دولار، وبناء مدرسة بنات المسيرة الثانوية في مخيم شعفاط ب 260 (ألف)دولار.
- تدريب مئات المديرين والمعلمين والمعلمات والمشرفين في مجال الصحة المدرسية، وعقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات.
- دعم ملف اللاجئين من خلال تخصيص مبلغ 150,000 شيكل لتأهيل مدرستي شهداء الفوار وبنات الفوار الثانوية في مخيم الفوار في الخليل، وترميم مقر اللجنة الشعبية في البلدة القديمة في نابلس بقيمة 50,000 دولار ومساعدة اللجنة بمبلغ 15,000 دولار.
- اتفاقية التعليم الجامعي بين دولة فلسطين وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية وذلك بهدف إعداد مهنيين فلسطينيين في مختلف المؤسسات التعليمية الفنزويلية، وتعزيز أصر التعاون في مجال التعليم

- طباعة وتوريد (17.636.130) نسخة من الكتب المدرسية للمحافظات الشمالية والجنوبية بتكلفة (36.114.532) شيكل، وطباعة وتوريد (12.100) نسخة من الكتب الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار في المحافظات الشمالية، وطباعة حاجة المديريات من كتب المكفوفين.
- تدريب (٦٩) موظفاً حول المهارات الصحية، و(٣٠٠٠) منسق لجنة صحية حول المهارات المتعلقة بالبيئة والتغذية والسلامة العامة والسلوكيات الصحية المختلفة، وتنفيذ (٣٠٠٠) نشاط لاصفي مبني على المهارات الحياتية ل(٦٠٠٠) طالب، كما تم عقد (٦٤٦) دورة في مختلف المجالات كالإخلاء والإطفاء ل (٢٠,٠٠٠) طالب وطالبة و(٥٦٠٠) معلم ومعلمة، والعديد من الأنشطة التثقيفية ل (٤٠,٠٠٠) طالب وطالبة بالإضافة للمدرسين وأولياء الأمور.
- إنشاء (١٤٩) وحدة صحية، و(١٥٠) مظلة واقية، كما تم تأهيل وتشجير(٤٠٠) حديقة مدرسية، وتعبيد (٢٠) ساحة مدرسية .كما تم تزويد المدارس ب (١٠٤) خزانات مياه، وتزويد (١٩٢) مدرسة بمياه صالحة للشرب معظمها في غزة، وتم تزويد (٧٥) ألف طالب وطالبة ب (14.960.000) وجبة غذائية مدعمة يومياً، وتضمين (٢٤١) مدرسة لجمعيات نسوية تقدم وجبات غذائية ضمن المواصفات الصحية.
- إثراء وتحسين كتب المناهج الإنسانية والعلمية، ودراسة الملاحظات وإدخال التعديلات عليها.
- توقيع العديد من الاتفاقيات مع جهات عدة تهدف إلى خدمة قطاعات التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي، حيث بلغت قيمة الاتفاقيات (92.430.000) دولار، و(13.570.000) يورو.
- إنشاء (١٩)غرفة مصادر جديدة لذوي الاحتياجات الخاصة، و) 22 (غرفة للصفوف المدمجة، وتوزيع) 20 (جهاز ديزي للطلبة المكفوفين، وتدريب) 250 (معلماً على استخدام الألعاب والوسائل التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة، وتدريب) 200 (معلم على استخدام لغة الإشارة للطلبة الصم في)4 (مديريات، وتزويد) 12 (مدرسة خاصة بالطلبة الصم بوسائل وأجهزة مخبرية، وطباعة) 2000 (نسخة ملونة من كتاب مائة لعبة مختارة، والقيام بعدة أنشطة وورش وتدريب لمشرفي التربية الخاصة، كما تم تعديل ومواءمة)4 (مدارس لتناسب الطلبة ذوي الإعاقة المدموجين، بالإضافة إلى تزويد) 150 (مدرسة بمختلف الأجهزة والوسائل المعينة خلال الفترة الحالية.
- بلغ عدد المستفيدين من صندوق التكافل الاجتماعي والذين تم صرف مستحقاتهم خلال هذه الفترة) 845 (مستفيداً، بقيمة) 12.504.010 (شيكل، كما بلغت إيرادات الصندوق والمتمثلة بفوائد على الاستثمارات في البنوك حوالي ( ) 130.215دينار، و) 3063 (يورو، و) 25.718 (شيكل.
- تقييم المشاريع المقدمة إلى صندوق تطوير الجودة خلال فترة الأربع سنوات الماضية، وذلك للوقوف على الأثر الذي تركته ومدى ديمومتها.
- فتح تخصصات مهنية جديدة في بعض المدارس(تجميل، حاسوب، الكترونيات صناعية)، وافتتاح)9 (شعب تجارية.
- استفاد من صندوق الإقراض والمساعدات الطلابية) 57.452 (طالب وطالبة في العام الأكاديمي / 2010 2011بمبلغ) 12.129.606 (دولار، وبلغت إجمالي تسديدات القروض للطلبة الموجودين على مقاعدة الدراسة ( ) 1.940.666دولار، بالإضافة للتسديدات البنكية للخريجين والتي بلغت) 910.800 (دولار، وتم توقيع خطابي تفاهم بقيمة إجمالية) 13.500.000 (دولار مع صندوق أوبك والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- توفير) 49 (منحة دراسية للدراسات العليا، و) 385 (منحة بكالوريوس في عدة دول عربية وأجنبية، وانتهاء الإجراءات المتعلقة بالمقاعد الدراسية في الأردن للحصول على درجة الدكتوراة والماجستير وعددها) 50 (مقعداً، و ( ) 350مقعداً في البكالوريوس والاختصاص العالي في الطب، بالإضافة إلى) 200 (منحة من مجموعة الاتصالات الفلسطينية، و) 30 (منحة في حقل الطب، و) 70 (منحة في حقل الاقتصاد وإدارة الأعمال، و) 30 (منحة في حقل علوم تكنولوجيا المعلومات، حيث تمت إجراءات الصرف للطلبة المستفيدين للفصل الأول / 2011 2010، كما تم توفير) 150 (منحة في الجامعات الفلسطينية، ومتابعة) 69 (منحة من منح الرئيس، و ( ) 1000منحة من منح مجلس الوزراء.
- تأليف منهاج الصف الحادي عشر الشرعي والتوجيهي الشرعي، والشروع ببناء مدرسة الأوقاف الشرعية للإناث في قلقيلية بجانب مدرسة الذكور وكلية الدعوة.
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، والإعلان عن تفعيل المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمشروع الألماني للتعاون الفني، والاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على تمويل إقامة)3 (مراكز للتدريب المهني في الضفة والقدس وغزة.
- إنشاء صندوق التمكين وتطوير إجراءات العمل بمشروع التمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى تفعيل صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية.
- توقيع إتفاقية لصيانة واستكمال بناء مركز الشيخة فاطمة للتأهيل المهني بقيمة) 550,000 (دولاراً.
- تم عقد اتفاقية مع جامعة القدس المفتوحة لتطوير تعليم النوع الاجتماعي في الجامعة، علماً بان هناك برامج تدرس في الجامعات حول النوع الاجتماعي، ويمكن للطلبة المهتمين اخذ مساقات في هذا المجال.
- فيما يتعلق بشجيع التحاق الفتيات بالتعليم المهني والتقني تقوم به وزارة لتربية والتعليم من خلال الارشاد المدرسي ومن خلال الاجتماعات باولياء الامور.

جيم – المرأة والصحة

أن النساء في عمر ٥١–٦٠ أكثر إصابة بداء السكري بنسبة ٢٥% بالمقارنة بـ١٦% من الرجال. بالمثل، فـ ٣٢% من النساء مصابات بارتفاع الضغط بالمقارنة بـ ١٦% من الرجال، وكذلك بالنسبة للسرطان في الفئة العمرية ٤١–٥٠ سنة، تم حصر ٠,٧% من النساء المصابات بالسرطان بالمقارنة مع ٠,٢% من الرجال. يمثل الزواج المبكر والحمل المبكر عوامل خطورة على الصحة، ويزيد من احتمالات مضاعفات متنوعة، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، يزيد ارتفاع نسبة العزوبية من الضغوط العائلية والاجتماعية، كون أن العزوبية تحمل في جوانبها الإقصاء من الخدمات الصحية بسبب حصر اهتمام النظام الحالي على احتياجات صحة الحمل والأمومة والطفولة. مع العلم أن هناك اتجاه واضح لتزايد الشيخوخة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث وجد أن متوسط العمر قد ارتفع إلى ٧١ عاما للرجال و٧٣,٩ للنساء في ٢٠١١ الفقراء في الأرض المحتلة، أي أن كبار السن أكثر فقرا من باقي السكان. على الرغم من أن معدل الخصوبة ٤,٤ فرد للعام ٢٠٠٩.

- تخصيص مبلغ مالي بقيمة 350 ألف شيقل لوزارة الصحة لشراء مواد فاحصة لوباء انفلونزا الخنازير H1N1(. (كما و خصصت مبلغ8 مليون دولار لشراء المطاعيم المناسبة ضمن استعدادات وزارة الصحة لمواجهة هذا الوباء. إنشاء أول مركز وطني لعلاج وتأهيل المدمنين على المخدرات في فلسطين.
- تعزيز برنامج تدعيم الطحين، وبرنامج ملح الطعام، وإعداد الخطة الوطنية لتغذية الرضع وصغار الأطفال. تزويد مديرية صحة أريحا وصحة قلقيلية بجهازي فحص تصوير شعاعي للثديMammography(. (إطلاق الاستراتيجية الوطنية للوقاية ومكافحة السرطان والبدء في عملية مسح وطني لسرطان الثدي.
- افتتاح مستشفى الدكتور درويش نزال في قلقيلة وتعين سيدة مديرة للمستشفى لتكون بذلك أول سيدة تشغل هذا المنصب في فلسطين.
- تشغيل قسم العيادات الخارجية الجديدة في مستشفى عاليا في الخليل وقسم الخدج والأطفال الجدد، وافتتاح قسم تحليل الأنسجة وقسم التصوير الإشعاعي لفحص الثدي في مستشفى بيت جالا، وبناء قسم جديد لغسيل الكلى والعيادات الخارجية في مستشفى الشهيد ياسر عرفات، وترميم وتوسعة في جميع أقسام مستشفى أريحا.
- اعتماد الدبلوم التقني المتخصص في تمريض الصحة النفسية والدبلوم المتخصص في تمريض الخدج.
- نقل كلية إبن سينا للعلوم الصحية إلى مبنى حديث وملائم في حوارة، وقبول) 38 (طالبة قبالة، و) 46 (طالب وطالبة لتخصص التمريض.
- وضع برنامج وطني للوقاية من مرض الثلاسيميا، وعمل لجنة وطنية لوفيات الأمهات، وإعادة صياغة وتعديل نظام إصدار شهادات مزاولة المهنة للتمريض والقبالة.
- رحبت الحكومة الفلسطينية بالبيان الصادر عن منظمة الصحة العالمية الذي حذر من تداعيات خطيرة نتيجة الانهيار الحاد في قطاع الخدمات الصحية بقطاع غزة جراء الحصار، وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل الفاعل لإلزام إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة، لتمكين السلطة الوطنية من تنفيذ برامجها لإعادة إعمار القطاع، ووضع حد للكارثة الإنسانية التي يتعرضون لها.

- عقد المؤتمر الصحي السنوي لوزارة الصحة تحت شعار» لنعمل معاً من أجل أن لا تموت امرأة وهي تهب الحياة
- متابعة برامج التطعيم، والقيام بجولات تفتيشية في المحافظات، ومتابعة برامج التثقيف الصحي على المستوى الوطني والقيام بحملات التوعية في مواضيع صحية.
- تم إعداد وإقرار البرتوكول الصحي في النظام الوطني لتحويل للنساء المعنفات، والعمل جاري على إعداد الوثيقة الحقوقية في موضوع (الصحة الإنجابية للنساء الفلسطينيات).
- تم تطوير الية وطنية لرصد وفيات الامومة، وعقد ورشة عمل تثقيفية حول قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة.
- للتوسع في توفير خدمات العلاج المتخصص للأمراض التي تعاني منها النساء (جسدية، وعقلية، ونفسية)، توفر وزارة الصحة اجهزة لإجراء الفحص المجاني لسرطان الثدي وعنق الرحم في جميع المحافظات، وتطوير برتوكول للفحص، والعمل مستمر على تدريب ورفع كفاءة الكادر الصحي في اجراء الفحوص، ولكن هناك حاجة ماسة لطبيبات

متخصصات في اجراء هذا النوع من الفحوص، وذلك نظراً لتحفض بعض النساء من اجراء الفحص من قبل اطباء رجال.

- ولتوعية وتثقيف النساء بحقوقهن الإنجابية والصحية، نظمت وزارة الصحة وشركائها من مؤسسات المجتمع العديد من الدورات التدريبية حول مفهوم الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، وتنفيذ حملات توعويةحول الحقوق الانجابية والصحية للنساء، اضافة لتوزيع نشرات تثقيفية، وبشكل خاص في المراكز الصحية، حول هذه الحقوق. والعمل جاري في وزارة الصحة/ معهد الصحة الفلسطيني بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية على اعداد دراسة استقصائية حول سرطان الثدي.

دال – العنف ضد المرأة

يعتبر **العنف ضد المرأة** عائقاً أمام تقدم تنموي للنساء، ومحاربته والحد منه من أولويات الأمور كونه يؤثر على كل القضايا، وأشد أشكال العنف ضد المرأة هو موضوع قتل الإناث، بالرغم أنه لا توجد معلومات دقيقة أو شاملة حول موضوع قتل الإناث في المجتمع الفلسطيني. ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى تكرار حدوث هذه الجرائم بحق النساء والفتيات الفلسطينيات. فقد بلغ عدد الحالات التي وثقها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٧و٢٠١٠، ٢٩ حالة قتل، وتم توثيق تسع حالات انتحار.وحسب إحصائيات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فإنه تم قتل ١٣ امرأة لأسباب مختلفة في العام ٢٠١٢ في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالمقارنة بين مسحي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠١٠-٢٠١١، المعد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نجد أن نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأنواع مختلفة من العنف من قبل الزوج، حيث بلغت في مسح ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ٣١,٩%، وبلغت في مسح ٢٠١٠-٢٠١١ ٣٦,٧%، أي أن النسبة زادت بمقدار ٤,٨%. ونسبة التعرض للعنف الجسدي من الزوج للزوجة قلت بنسبة ٠,٩%.وزادت نسبة تعرض الزوجات للعنف الجنسي من أزواجهن بنسبة ٠,٩% من الزوج. وقلت نسبة التعرض للعنف النفسي من الزوج بنسبة ٣,١%. وكذلك قلت نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج ولجأن إلى مؤسسات أو مراكز نسوية لطلب الاستشارة. حيث كانت نسبتهن (حسب مسح ٢٠٠٥-٢٠٠٦) ١,٧%، وفي مسح ٢٠١٠-٢٠١١، بلغت النسبة حوالي ٠,٧%، أي أنها قليلة جدا، وقلت بمقدار ١%. هذه المقارنة تثير تساؤلات حول عمل وفعالية الجهود التي تبذل من أجل الحد والقضاء على العنف ضد النساء، سواء تلك الجهود من المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية. وأيضا، فإن نسبة النساء اللواتي يلجأن للمؤسسات المختصة أقل، بالرغم أن النسبة أصلا قليلة حسب إحصائيات ٢٠٠٥-٢٠٠٦. لذا، من الضروري أن تراجع وتقيم المؤسسات المختصة عملها، وتدرس الأسباب الحقيقية حول عزوف النساء عن التوجه لتلك المؤسسات.

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي 2013 – 2011 ، وإعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من العنف الموجه ضد النساء ، والقيام بحملة إعلامية لمناهضة العنف الموجه ضد المرأة، والتنسيق مع وزارة الداخلية لتوفير عناصر نسائية مؤهلة للتعامل مع حالات العنف الموجه ضد المرأة في مراكز الشرطة.

- تخصيص) 12 (أخصائي إجتماعي للعمل مع النزلاء في مراكز الاصلاح والتأهيل، وتقديم الإيواء والرعاية والمتابعة ل) 90 (حالة سجين، وكذلك تمت صيانة وترميم مؤسسة دار رعاية الفتيات بمبلغ) 225.000 (شيكل، ومؤسسة دار الأمل بمبلغ) 199.000 (شيكل.
- إنشاء بيوت الآمان لحماية النساء من العنف تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، ثلاثة في الضفة الغربية، وواحد في غزة.
- تشكيل وتفعيل المجلس الاستشاري الوطني لمراكز النساء المعنّفات، وتم توفير الحماية والإيواء ل) 300 (إمرأة معنّفة وفي ضائقة من خلال مركز محور، واستقبال) 11 (إمرأة، و)5 (أطفال ضمن برنامج الدمج للمنتفعات، وتم إعادة) 18 (حالة من النساء إلى أسرهن بعد التدخل من أجل إعادة دمجهن في المجتمع.
- تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية والمؤتمرات وورش العمل الداخلية والخارجية، منها :الدورة التدريبية في النوع الاجتماعي والأمن، إدارة المشاريع والجدوى الاقتصادية للعاملين الاجتماعيين، دورة حول إدماج قضايا السكان بالخطط والبرامج التنموية، استفاد منها) 119 (موظفاً من كافة مراكز المسؤولية في الوزارة.
- صدور قرار رئاسي بقوة القانون يتعلق بتعطيل العمل بأحكام المادة) 340 (من قانون العقوبات الأردني رقم 16 ( )لسنة 1960 ، في المحافظات الشمالية، وأيضاً تعليق العمل بأحكام المادة) 18 (من قانون العقوبات البريطاني رقم) 74 (لسنة 1936 ، في المحافظات الجنوبية، فيما يخص مرتكبي جرائم القتل على ما يسمى بشرف العائلة.
- إنجاز المسودة النهائية لمشروع قانون حماية الأُسرة من العنف، حيث يهدف هذا المشروع إلى تأمين إطار قانوني وإجرائي يكفل توفير الحماية الفاعلة للنساء ضحايا العنف الأسري، وهي إذ تأتي استجابةً للهدف العام الذي تتبناه وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام ٢٠١١-٢٠١٩ والداعي إلى "تعزيز مبدأ سيادة القانون المنصف للنساء، وتحسين الآليات المؤسسية في التعامل مع ضحايا العنف منهُن، للوصول إلى مجتمع مبني على أُسس تكفل المساواة والعدالة لجميع الأفراد دون تمييز".
- إستصدار قرار من مجلس الوزراء بإقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة للأعوام 2019 – 2011 تشكيل لجنة وزارية للمشاركة في صياغة وإعداد تقرير فلسطين الخاص بإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو«.
- تنفيذ ورشة عمل للأطباء الشرعيين والقضاة المختصين في التعامل مع حالات العنف، وورش أخرى أهمية مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ومؤتمرات وورش عمل محلية وإقليمية ودولية.
- إعداد تقرير حول أثر الاحتلال الإسرائيلي على واقع المرأة الفلسطينية 2010 .
- انطلاق أسبوع مناهضة العنف ضد المرأة في الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية في أريحا.
- تشكيل وتفعيل المجلس الاستشاري الوطني لمراكز النساء المعنفات، وتوقيع اتفاقية مع مركز المرأة للإرشاد القانوني، وتوفير الحماية والايواء ل) 55 (إمرأة معنفة، وإعادة) 38 (حالة من النساء إلى أسرهن.
- تقديم) 740 (خدمة متابعة طبية للنزيلات، وتنفيذ) 2,400 (جلسة إرشادية نفسية اجتماعية للنزيلات، ومتابعة (520جلسة قانونية للمنتفعات، وتأهيل) 11 (حالة بعمل.

هاء – المرأة والنزاع المسلح

- متابعة الحكومة للانتهاكات الاسرائيلة ودراستها وتقديم الاحتجاجات ضدها، حيث دعت الحكومة المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك العاجل لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة وتنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول المانحة في مؤتمر شرم الشيخ حتى تتمكن السلطة الوطنية من البدء بتنفيذ برامجها لإعادة الإعمار في المجالات المختلفة .وفي ذات السياق أكدت الحكومة الفلسطينية أن منع الحكومة الإسرائيلية لوزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير من زيارة قطاع غزة يأتي في إطار سياستها الهادفة إلى إخفاء حقائق الآثار المدمرة التي خلفها العدوان الإسرائيلي في القطاع واستمرار عرقلة عمليه إعادة إعماره.
- أكدت الحكومة على قرار القيادة الفلسطينية الرافض بشكل قطعي للقرار العسكري الإسرائيلي رقم 1650 المسمى منع التسلل والذي يهدد بترحيل عشرات آلاف المواطنين من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو خارجها، مؤكدةً على أن هذا القرار العنصري يتناقض مع القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.
- تم إنشاء قاعدة بيانات للأسيرات داخل السجون الإسرائيلية، وإجراء دراسة واقع واحتياجات النساءالأسيرات، التأريخ شفوي للأسيرات المحررات، حيث تم توثيق تجربة الاسر لعشرون من الأسيرات المحررات أثناء التحقيق في مواجهة الاحتلال.
- خلال حملة مناهضة العنف: تم عرض لتجارب نساء أسيرات: إنتاج فيلم تعريفي بالنساء الأسيرات وتجاربهن، صياغة ورقة مفاهيمية حول المرأة الأسيرة، إعداد معرض صور وشهادات حية عن النساء الأسيرات، تنظيم يوم الأسير/ة، مسيرة خاصة بالأسيرات، مهرجان سنوي خاص بالأسيرة.
- ربط قضية الأسيرات بالقرار ١٣٢٥، إنتاج سبوت اذاعي، إنتاج سبوت تلفزيوني، عقد٦ لقاءات توعوية(حقوق الأسيرة و طرق دعمها/آليات و طرق الدعم النفسي للأسيرة أثناء و بعد الاعتقال) لعائلات الأسيرات أثناء الاعتقال، لقاءات علاجية نفسية و اجتماعية لعائلات الأسيرات.
- إعداد و تنفيذ برنامج زيارات ميدانية للأسيرات المحررات لتقديم و عرض الخدمات اللازمة لها من قبل مختصين، التنسيق مع وزارة التربية و التعليم لاستيعاب الأسيرات لتكملة تعليمهم لكافة المراحل مجان، والتنسيق مع وزارات السلطة من أجل استيعاب الأسيرات ضمن برامج التأهيل المهني.والاستمرار في تقديم المساعدة المالية للأسيرات وعائلاتهن.
- تشكيل اللجنة الوطنية لتطبيق قرار ١٣٢٥. والعمل جاري لوضع خطة استراتيجية لتطبيق القرار.
- إقرار قانون معدل لقانون الأسرى والمحررين، حيث صدر عن فخامة رئيس الدولة قرار بقانون رقم: (١) لسنة ٢٠١٣م بشأن تعديل قانون الأسرى والمحررين رقم: (١٩) لسنة ٢٠٠٤م، وقد تدخلنا إيجابياً لصالح المرأة الأسيرة

والمحررة، وكذلك المنتفعة من أحكام القانون. بما يُلبي للمنتفعات التأهيل اللازم والتمكين، كضمانة لإدماجهن في المجتمع بفاعلية، وبما يكفل كذلك شعورهِنْ بأمنهن الإنساني.

واو – المرأة والاقتصاد

تعتبر معدل مشاركة المرأة في قوة العمل من أكثر المعدلات انخفاضا في العالم على الرغم من معدلات التعليم المرتفعة بين النساء الفلسطينيات، وعلى الرغم من ارتفاع هذه المعدلات مع مرور السنين، إلا أنها تبقى منخفضة مقارنة مع كثير من البلدان، ففي العام ٢٠١٢، بلغ معدل مشاركة الإناث في قوة العمل ١٧,٤% مقارنة ب ٥٣% مع العالم، تثير هذه المعدلات القلق والاهتمام نظرا لأنه في مجتمعات أكثر محافظة، مثل دول الخليج، فإن معدل مشاركة المرأة في العمل أعلى من نظيره في الأراضي الفلسطينية، مما يدل ضمنا على أن عوامل عدم مشاركة المرأة في العمل في الأراضي الفلسطينية تتجاوز البنى الاجتماعية والتي هي أقل محافظة أو تشبه البلدان العربية المجاورة. كما أن معدلات البطالة بين النساء أعلى وفي ازدياد مقارنة بالرجال. ففي العام ٢٠٠٤، بلغ معدل بطالة النساء ٢٠,١%، وارتفع إلى ٣٢,٩% في العام ٢٠١٢. بينما شهدت معدلات البطالة بين الرجال انحدارا خلال نفس الفترة، حيث انخفض معدل بطالة الرجل من ٢٤،٣% في العام ٢٠٠٤ إلى ٢٠,٥% في العام ٢٠١٢. أيضاً معدل المشاركة بين النساء اللواتي حصلن على ١٣ سنة تعليم أو أكثر أعلى بكثير من فئات تعليمية أخرى (٤٣,٧%). وتأتي فئة النساء الأقل تعليما (١–٦ سنوات) ثاني أعلى معدلات مشاركة (١٢,٩%) مقارنة بأوسع فئة من النساء اللواتي حصلن على ٩–١٢ سنة تعليم؛ حيث بلغت معدلات مشاركتهن في العمل ٦,٦%. بالإضافة لذلك تتركز عمالة النساء بشكل كبير في قطاعين: الزراعة والخدمات. ففي العام ٢٠١١، بلغت عمالة النساء في قطاع الزراعة ٢٢%، كما وبلغت ٦٠% في قطاع الخدمات.

- رفد سوق العمل ب) 2012 (متدرب ومتدربة لديهم القدرة للمنافسه على الصعيدين المحلي والخارجي.
- تنفيذ حملة تفتيشية على عمالة الأطفال شملت كافة محافظات الوطن لتعريف العمال الأحداث بالتشريعات الخاصة بتشغيلهم، والحد من انتشار عمل الأطفال دون سن العمل المسموح به.
- المشاركة في لجنة شؤون عمل المرأة العربية المنبثقة عن مؤتمر العمل العربي في المنامة.
- تنفيذ دراسة» تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية« ، ودراسة حول التدقيق على أساس النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية.
- مشاركة جمعيات ومؤسسات تراثية نسوية في عرض منتجاتها التراثية وبيعها في معارض محلية وخارجية.
- تنظيم معارض للحرف التقليدية في سلفيت، جنين، ونابلس، ودورة في صناعة القش ومعرض للمنتجات التراثية في سلفيت، وطباعة كتاب التطريز الفلسطيني.
- الاتفاق على مسودة اتفاقية الإطار العام حول التجارة ما بين فلسطين ومجموعة دول الميركسور.
- تنفيذ التعداد الزراعي 2010 في الضفة والقطاع وإعلان النتائج الأولية للتعداد.

- تنفيذ) 42 (مسحاً ميدانياً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، ومن أبرزها :مسح القوى العاملة، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، مسح القدس الاجتماعي، وسلسلة المسوح الاقتصادية، وتحليل ونشر البيانات الإحصائية وإصدار) 45 (تقريراً إحصائياً، و) 80 (بياناً صحفياً، و) 12 (جدولاً إحصائياً، و) 24 (ملفاً مؤهلا من البيانات.إصدار)3 (مطويات خاصة بالمرأة وهي :المرأة والتعليم، المرأة والحياة العامة، والمرأة العاملة. تنفيذ دراسة نوعية حول سلوك العمال الفلسطينيين في إسرائيل.
- صادقت الحكومة الفلسطينية على مشروع قانون الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية والإتحادات التخصصية، ومشروع قانون الصناعة، وإحالتهما للرئيس من أجل المصادقة عليه بقانون .كما وخصصت قطعة أرض لإقامة مدينة بيت لحم الصناعية عليها وهذا يأتي منسجماً مع خطتها الرامية إلى إقامة المدن الصناعية وتأهيل القطاع الصناعي وتحقيق الازدهار الاقتصادي.
- تنفيذ مشروع التدريب المجتمعي على التشغيل الذاتي، وإنشاء المشاريع الصغيرة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني.
- تطوير نظام جديد لمعلومات سوق العمل وربطه ببيانات سجل السكان في وزارة الداخلية وبيانات المنشآت في الجهاز المركزي للإحصاء المركزي وبيانات الغرف التجارية وبيانات خريجي وزارة التربية والتعليم.
- توقيع اتفاقية إنشاء مفرخ لإنتاج الأصبعيات وتربية الأمهات بين وزارة الزراعة وجمعية المشروع الإنشائي العربي في أريحا.
- إعداد مشروع قانون التأمينات الزراعية ودرء المخاطر والمصادقه عليه من مجلس الوزراء، وتوفير تمويل من الحكومة لصالح الصندوق بقيمة 10,000,000 شيكل، وإنشاء مجلس التأمين الزراعي.
- تم مراجعة قانون العمل ولوائحه التنفيذية من منظور النوع الاجتماعي، ورفع نتائج المراجعة لمجلس الوزراء وفق المقتضى القانوني.
- واعداد مقترح دراسة قانونية حول واقع المرأة في قوانين العمل.
- اقامة معارض مركزية من أجل تسويق منتجات السيدات، ترويج منتجات النساء عن طريق تصميم موقع الكتروني.
- العمل على اقرار صرف علاوة الابناء للأم العاملة.
- تسويق منتجات المراة الريفية.
- اقامة معارض زراعية محلية تساعد على دعم المرأة الريفية في المحافظات الفلسطينية.
- المساهمة في اطلاق (١٢٠٠) مشروع صغير لمدة خمس سنوات بمساعدة تمويل مشاريع صغيرة للنساء مثل (خلايا نحل ، تربية مواشي ، اشتال نباتات طبية ، حدائق منزلية مع ابار ، زراعة فطر).
- تم تشكيل لجنة وطنية لتشغيل النساء والتي بدورها قامت باعداد واطلاق الاستراتيجية الوطنية لتشغيل النساء، والعمل جاري على متابعة توصيات تقرير التدقيق على اساس النوع الاجتماعي في وزارة العمل.
- تم تنظيم ورشات توعية حول الدفاع المدني والنوع الاجتماعي وأهمية مشاركة النساء في هذا المجال.

- تم تشكيل لجنة وزارية من الجهات ذات العلاقة للعمل على استصدار قرار حكومي يتضمن توفير حماية صحية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي، والتنسيق مع وزارة الحكم المحلي حول تسجيل جميع النساءالعاملات في القطاع غيرالرسمي.
- والعمل على إلزام القطاع الخاص وخصوصا المؤسسات الصغيرة على توفير تأمين صحي للنساء العاملات، التنسيق والضغط على البلديات بهدف توفي رتسهيلات لمؤسسات القطاع الخاص التي تعمل على توفير تأمين صحي للنساءالعاملات لديها.

زاي– المرأة في مواقع صنع القرار

- كوتا للنساء في المجالس المحلية بما لا يقل عن أمرأتين في كل مجلس، وهي تتقارب من نسبة ٢٠%.
- تعيين العديد من النساء في مواقع صنع قرار حساسة، كمنصب محافظ، ورئيسة هيئة سوق رأس المال، ورئيسة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمنصب وزيرة.
- عقد (٣) دورات تدريبية لأعضاء المجالس المحلية حول النوع الاجتماعي، و(٨) لقاءات تدريبية، وعقد دورة تدريبية حول الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي.
- تدريب(٤٧٠) مدير ومدير عام، وبلغ عدد المتدربين الإجمالي من بداية التدريب حتى نهاية المرحلة السادسة (٨٣٤) متدرباً ومتدربة من (٤٤) مؤسسة حكومية.
- لقاء موسع مع الأحزاب والقوى السياسية من أجل توقيع ميثاق» تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي .
- إقامة حفل تكريم مجموعة من النساء الفلسطينيات المتميزات في مجالات مختلفة.
- تم إجراء مراجعة للأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية.
- إعداد ورقة تقييميه حول تجربة المرأة في الأحزاب السياسية، واعداد مسودة ورقة تقييمية لتجربة المرأة في الانتخابات.
- إعداد ميثاق شرف وقع من قبل الاحزاب السياسية لضمان مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية. من خلال عقد العديد من اللقاءات مع أمناء السر للأحزاب السياسية،وممثلين الفصائل في مخيمات الشتات واللجوء في الخارج، ليتوج ذلك
- لتسهيل مشاركة الطالبات في الاتحادات الطلابية الجامعية تم إجراء التنسيق والتشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة ولا سيما البرلمانات الشبابية، لتفعيل دورها بخصوص المشاركة السياسية للمرأة ، التواصل مع ادارة الجامعات من أجل اعتماد التدابير الايجابية من أجل تمثيل الفتيات في مجالس الطلبة، تنفيذ ورش عمل تثقيفية للطالبات حول أهمية تمثيلهن في مجالس الطلبة، وإعداد برامج تدريبية لتطوير قيادات نسوية شابة قادرة على المنافسة على المناصب العليا.
- اما على صعيد تنمية قدرات ومهارات المرأة للمشاركة في الحياة السياسية، تم إعداد ثلاثة أدلة تدريبية خاصة بتمكين المرأة سياسياً، وإعداد مدربين لاستخدام هذه الادلة، وتنفيذ برنامج تدريبي للنساء اللواتي في مواقع صنع القرار (الأطر النسوية والأحزاب السياسية.مجالس الإدارة ومديرات المؤسسات النسوية، الإدارة العليا والمتوسطة في المؤسسات

الحكومية، المجلس التشريعي، الهيئات المحلية، قيادات مجتمعية)، وتنفيذ برنامج لتبادل الخبرات المعارف للنساء في مواقع القرار على المستوى الدول تنظيم ٣٠ ورش تثقيف وتوعية حول النوع الاجتماعي، الوثيقة الحقوقية للمرأة، اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، مواثيق حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق المرأة، لكل من الرجال والنساء ، مع تركيز بشكل خاص على الرجال في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، في مواقع إدارية وقيادية في المؤسسات، والأحزاب السياسية.

- إعداد دراسة تحليلية لأدوار المرأة في (الحكاية، المثل، الأغنية) الموروث الثقافي في جانب المشاركة السياسية.
- تنفيذ حملات توعية لأهمية مشاركة المرأة من خلال توثيق نماذج وقصص نجاح للنساء في جميع المستويات (قرية، مخيم، مدينة)، والتوعية بحقوق النساء من منطلق إنساني وحقوقي وتنموي يستهدف المجتمع عامة والنساء خاصة.
- تنفيذ برنامج إرشادي لتوضيح الموقف الديني الإيجابي تجاه قضايا المرأة تحديدا مشاركتها السياسية. وعقد مؤتمر لمدة يومين توعوي لإبراز القيادات النسوية المبدعة في المجال السياسي. وتنفيذ برنامج التراث من ذاكرة النساء، ولقاءات حية لمجموعة مختلفة من النساء في مواقع صنع القرار، تجميع التراث والحكايا الشعبية التي تعزز مشاركة المرأة السياسية.
- تنفيذ برنامج تلفزيوني يستهدف الجانب الارشادي التربوي للأسرة، واخر يستهدف الأطفال يركز على تعزيز المساواة والحق في الاختيار ونبذ العنف.

حاء – الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

- تقديم الدعم لمؤسسة الكمنجاتي وجمعية نساء من أجل الحياة، والمشاركة في مهرجانات تراثية وفنية في الريف الفلسطيني، وتقديم دعم لفرق الفنون الشعبية، وفرق فنية وفلكلورية شاركت في احتفالات محلية.
- إقامة معرض صالون المرأة لعرض المنتجات النسوية ل) 25 (مؤسسة مقدسية.
- توقيع مذكرات تفاهم لوزارات الزراعة، الداخلية، والحكم المحلي، بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات لهذه الوزارات.
- إعداد الموازنة بهدف تعزيز الإلتزام الحكومي بقضايا المرأة، وخاصة في الموازنات الحساسة للنوع الإجتماعي، سيما وأن إعتماد مثل هذه الموازنة يؤدي إلى تمكين الوزارات من الوفاء بإلتزاماتها تجاه قضايا المرأة.
- تنظيم حفل اختتام المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي لتخريج طاقم وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، وموظفي العلاقات العامة، و إطلاق مشروع نظام المراقبة الإحصائي لمراقبة الخطط والواقع الفلسطيني.
- توقيع وزيري شؤون المرأة والحكم المحلي على الاتفاقيات الخاصة ببناء)8 (مراكز نسوية في الضفة وغزة.
- توقيع مذكرة تفاهم مع مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي ومركز جذور للإنماء الصحي والاجتماعي؛ بهدف تعزيز التنسيق والتعاون في إطار مناهضة العنف ضد المرأة.
- تفعيل تنفيذ قرارا مجلس الوزراء الخاص بوحدات النوع الاجتماعي وبناء قدراتها وتمكينها من اداء مهامها ومسؤولياتها، عملت وزارة شؤون المرأة على متابعة استكمال تشكيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، وتقديم

المساعدة الفنية لهذه الوحدات من خلال كادر متخصص، وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية لبناء كادر وحدات النوع الاجتماعي في مجالات مختلفة (التدريب على جمع البيانات وتحليلها من منظور النوع الاجتماعي، التطبيق العملي على منهج ماسسه ودمج قضايا النوع الاجتماعي بما فيها اطر التحليل من منظور النوع الاجتماعي.

- اعداد الاستراتيجية الوطنية للتدقيق على اساس النوع الاجتماعي.
- تدريب فريق وطني للقيام بالتدقيق على اساس النوع الاجتماعي في مختلف المؤسسات.
- اعداد الخطه المراعية للنوع الاجتماعي، التخطيط الاستراتيجي من منظور النوع الاجتماعي، تعميم قضايا النوع الاجتماعي، التدقيق من منظور النوع الاجتماعي، الموازنات الحساسه للنوع الاجتماعي، مهارات العمل كالمهارات الإدارية، مهارات قياديه ، اداره الاجتماعات ، مهارات استخدام الوقت).
- لتفعيل قرار مجلس الوزراء الخاصة بتبني موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية للموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي والتي تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف الشركاء والمعنيين، وتشكيل لجنة وسكرتارية فنيتين لمتابعة عمل اللجنة، وقد اطلعت اللجنة على تجربة جمهورية مصر العربية في مجال اعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- لتعزيز مأسسة وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات الاقتصادية تم انجاز تقرير التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في وزاره الاقتصاد، ووزارة العمل، والاتحاد العام لعمال فلسطين، وتدريب موظفين مؤثرين في الوزارات الاقتصادية لدعم قضايا النوع الاجتماعي في مجال مشاركه المرأةالاقتصادية ، ولاحقاً لتقرير التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في وزارة العمل والتي تم انجازه سابقاً، ما زال العمل مستمر على متابعه تنفيذ توصيات تقرير التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في وزاره العمل.
- اطلاق استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع البيئة (بالتركيز على المياه وادارة النفايات الصلبة)، واعداد الاستراتيجية الوطنية للتدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي.
- من اجل تحفيز القطاع الخاص في عمليه التنمية واخذ قضايا النوع الاجتماعي بالحسبان تم اجراء التدقيق على اساس النوع الاجتماعي في شركة جوال .
- لتعزيز التنسيق والتواصل بين المؤسسات النسوية والحكومة والمانحين، قامت الوزارة بتنسيق تنفيذ تدريب المؤسسات المشاركه في ١١ مراكز تواصل في المحافظات حول التخطيط بالمشاركه، تدريب المؤسسات حول كتابه المشاريع وتجنيد الاموال، تدريب منسقات مراكز تواصل حول النوع الاجتماعي في القضايا المعاصرة.

طاء – حقوق الإنسان للمرأة

- الانضمام للاتفاقيات الدولية وأهمها لتعزيز المساواة بين الجنسين اتفاقية سيداو.
- تم استصدار مجموعة من التعميمات من قاضي القضاة باعتباره الجهة ذات الاختصاص، تقضي برفع سن الزواج للفتاة الى ثمانية عشر عاماً، وان لا يتم تسجيل التخارج الارثي قبل انقضاء اربعة اشهر من وفاة الموروث، واعلان

العمل بالخلع قبل الدخول، مع عدم استخدام لقب مطلقة في الارواق الرسمية لمن كتب كتابها ولم تتزوج، ورفع مبلغ النفقة.

- اما في اطار العمل على سن قانون الاسرة فلسطيني موحد (الاحوال الشخصية) اوعز فخامة الرئيس محمود عباس بقرار خاص يقضي بتشكيل لجنة قانونية بؤرية، اوكلت لها مهمة التنسيق والتشاور مع كافة المستويات الوطنية في سبيل بلورة مسودة لقانون احوال شخصية فلسطيني، علماً بانه ما زال لا يوجد اية مخرجات لهذه اللجنة. وفي هذا السياق، شهد المجتمع المدني حراك نشط حيث نظمت عدة ورش عمل ولقاءات تخصصية بقيادة فعاليات المجتمع المدني النسوي، بغرض الوقوف على واقع المرأة الفلسطينية في قانون الاحوال الشخصية النافذ والسعي للوصول الى قانون احوال شخصية فلسطيني عادل لقضايا المساواة وتعزيز العدالة بين الجنسين.
- فيما يتعلق بتعديل عقود الزواج بحيث تتضمن جميع الحقوق للمرأة الفلسطينية، فان الاصل في ان العقد شريعة المتعاقدين وهذه القاعدة تسري فيما يتعلق بعقود الزواج، فيحق لكلا الزوجين ان يدرج ما يراه لازما من شروط في متن عقد الزواج شريطة ان لا تتعارض تلك الشروط مع الاحكام الشرعية والنظام العام (بمعنى ان لا تحل حرام وان لا تحرم حلالاً). وهذا الامر يعني بان بامكان المرأة أو الفتاة ان تدرج ما تراه لازماً من شروط في عقد زواجها، وبالتالي فان هذا التدخل بتلك الصياغة هو نافذ بطبيعة الحال، الا ان ما يحول دون الاستفادة من هذا الامتياز والحق المكتسب، هو عدم معرفة المرأة او الفتاة بهذا الحق، ولذلك تم العمل من قبل مختلف الاطراف والمستويات علىتوعية وتثقيف الفتيات بهذا الحق واليات الاستفادة منه.
- فيما يتعلق بتوعية المرأة من اجل المطالبة بحقها في الميراث، قامت اطراف المسؤولية بتنظيم واعداد العديد من اللقاءات والنشرات التوعوية حول حق المرأة في الميراث، وتوفير الدعم والمساندة القانونية، من بعضها الاخر، التي تكفل للنساء حصولهن على هذا الحق.
- فيما يتعلق بدفع الموارداالمالية المخصصة لصندوق النفقة من موازنة السلطة، فقد تبرعت السلطة للصندوق خلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢ ما قيمته ٨٠٠ الف شيكل، في حين بلغت المصاريف التشغيلية للصندوق خلال العامين ما قيمته ١,٥ مليون شيكل، حيث سجل الصندوق عجز بقيمة ٧٥٠ الف شيكل. وبالتالي فانه وفي حالة عدم ايفاء السلطة باحتياجات الصندوق فانه سيكون مصيره الافلاس (٤).
- فيما يتعلق بتضمين قانون الاحوال المدنية حق اختيار المرأة اسم عائلتها او عائلة زوجها في البطاقة الشخصية وجواز السفر، يشكل قانون الاحوال المدنية النافذ هو بمثابة إطار عام ينظُم الأحوال المدنية في فلسطين، وهو إذ يختص بقيد الصفات الطبيعية والشخصية والعائلية التي تميز الشخص عن غيره، وهو ما يعني أن هذا القانون هو مهيئ لإستيعاب التدخل سابق الذكر إلا أن غياب جهة الاختصاص (المجلس التشريعي) قد شكل عائِقاً حال دون استصدار أية تعديل في متن القانون النافذ، لذلك ولكون وزير الداخلية ومدير عام الأحوال المدنية في فلسطين يمثلان الجهة ذات الصلاحية، فقد تم استهدافهم من قبل أطراف المسئولية بغرض الوصول إلى تدخل قانوني وإداري

يتيح للنساء حق اختيار اسم عائلاتهن أو عائلة أزواجهن وفي هذا النطاق اصدرت الجهات ذات الصلاحية والسابق ذكرها قرارات إدارية تنظيمية كفلت للمرأة هذا الحق (البدائل التشريعية).

- فيما يخص توثيق عقود الزواج والطلاق في المحاكم الشرعية وان لا يتم الطلاق الا بالمحاكم، واستناداً الى صلاحية جهات الاختصاص، سيما سماحة قاضي قضاة المحاكم الشرعية، فقد تم استصدار العديد من القرارات الادارية التنظيمية التي تحكم وقائع كل من الزواج والطلاق بحيث خاطبت تلك القرارات الجهات المكلفة بإنفاذها، بوجوب تسجيل وتوثيق كافة عقود الزواج وحجيات الطلاق لديها، والا اعتبرت تلك الوقائع تحت طائلة البطلان.
- عقد مؤتمر بمناسبة اليوم الوطني لحقوق الإنسان، ومن أبرز توصياته توفير بيئة ومناخ ملائمين للحريات العامة والخاصة وحماية حقوق الإنسان.
- تصميم برنامج للتعليم القانوني في الجامعات الفلسطينية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ويهدف إلى استقطاب مجموعة من الطلبة المتميزين في كليات الحقوق.
- تطوير برامج تدريب وبناء قدرات مع عدد من المؤسسات التعليمية، لاسيما جامعة بيرزيت، حيث تم البدء في تنفيذ البرامج التعليمية :دبلوم بناء القدرات في مجال الإدارة، مسار بناء القدرات للإدارة الوسطى، دبلوم الصياغة التشريعية، دبلوم المهارات القانونية.
- تنفيذ دورتين تدريبيين في مهارات التخطيط وكتابة التقارير ل) 28 (موظفاً، ودورة تدريبية في مهارات الصياغة التشريعية استهدفت) 12 (موظفاً.
- •تنفيذ مشروع تطوير دليلي الصياغة التشريعية، والاستشارات العامة في العملية التشريعية بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD(. (
- تشكيل لجنة توجيهية تعنى بالعدالة الجنائية، تهدف إلى توحيد الجهود المتعددة التي تعمل على تقديم الخدمات
- المرتبطة بالعدالة الجنائية، وتطوير وتحديث التشريعات المرتبطة بها.
- إنشاء مركز المعلومات العدلي ، ويهدف إلى رفع وعي المواطنين بأعمال وأنشطة مؤسسات العدالة، وتعزيز التوعية القانونية لدى المواطنين.

ياء – المرأة ووسائط الإعلام

- اعداد الاستراتيجية الوطنية للإعلام من منظور النوع الاجتماعي.
- عقد ورش عمل منها :ورشة في الخليل حول الاعلام المحلي، ورشة عمل في طولكرم للتوعية بمرض الايدز والامراض المنقولة جنسياً، ورش رسم وكتابة إبداعية في جنين، ورشة عمل في الخليل حول تطبيق القانون وفرض النظام العام، ورشة عمل تدريبية وتكريم للاعلاميات في جنين، ورشة عمل حول مؤسسات البث الاعلامي في فلسطين.
- عقد دورة تدريبية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة جنين، دورة تدريبية لطالبات مدارس وكالة الغوث في طولكرم، دورة تدريب إعلامي في نابلس، وأخرى في جنين، دورة إسعاف أولي للاعلاميين في نابلس، وتنظيم عدة مؤتمرات صحفية.

- إنجاز فيلم حول الاعتداءات الاسرائيلية على الصحافة والصحفيين بالعربية والإنجليزية بعنوان :الباحثون عن الحقيقة، و"سبوت "تلفزيوني حول حق العودة، تم بثه في تلفزيون فلسطين والمحطات المحلية، وإعداد ومضات إذاعية ذات صبغة قانونية تتعلق بقضايا النساء والمرأة العاملة.
- تدريب) 35 (طالباً وطالبة من جامعة القدس المفتوحة على مهارات وفنون الاتصال والتواصل ونقل الأخبار المحلية، و)3 (دورات تدريبية إعلامية لمؤسسات أهلية ووزارات وطلبة جامعات ضمن برنامج" الاعلام لغير الاعلاميين"

كاف – المرأة والبيئة

- نظراً للزيادة الكبيرة في الأنشطة البشرية والتي أدت إلى زيادة الملوثات والمخلفات للموارد البيئية، ركزت الحكومة الفلسطينية على حماية البيئة الفلسطينية والحفاظ على مواردها لتوفير الحماية للمواطنين من التلوث البيئي، ففي هذا الشأن صادقت الحكومة على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي، كما وصادقت على توصيات اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين والهادفة إلى وضع الأسس التشريعية والتنظيمية لتحسن نظم إدارة النفايات الصلبة.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والمياه في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي، وإقرار)3 (مشاريع جديدة :جمع المعلومات في سجل خاص والتي تخص مكبات النفايات العشوائية، وضع نظام قانوني وطني لإدارة النفايات الصلبة، ووضع نظام مالي لتعرفة رسوم جباية خدمة النفايات.
- معالجة تدوير النفايات الصلبة وتحسين وضع البنية التحتية لها وبهذا الصدد خصصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال هذه الفترة قطع أراضي في وسط الضفة الغربية لإنشاء مكب للنفايات الصلبة، وكذلك أرض لإدارة النفايات الصلبة في محافظة رام الله.
- تشكيل) 10 (أنديه بيئيه في قرى شمال غرب رام الله، وتدريب) 60 (طالباً بالتعاون مع جمعية العلماء الصغار حول النفايات الصلبه، وتدريب) 30 (مشرفاً بيئياً تربوياً على المهارات الخاصه بالتعليم البيئي.
- البدء بتنفيذ مشروع تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة في مجال الرقابة والتفتيش.
- إنتاج فيلم تلفزيوني عن البيئه والمياه في فلسطين، وإطلاق شبكة الاعلام البيئي.
- تنفيذ حملة الأسره صديقة البيئه، والمشاركه في إطلاق مهرجان بساتين فلسطين مع مؤسسة جهود.
- كما وسعت الحكومة أيضاً إلى حماية مصادر المياه الفلسطينية وضمان إيصال خدمات المياه للتجمعات السكانية في فلسطين حيث صادقت في هذا الإطار على تشكيل لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ البرنامج الشامل لإجراء إصلاحات في قطاعي المياه والمياه العادمة، وشكلت لجنة فنية أخرى لوضع استراتيجية وطنية تضع الحلول والتصورات الفنية والقانونية والسياسية اللازمة من أجل التعامل مع موضوع الصرف الصحي.

لام – الطفلة

- طالبت الحكومة كافة المؤسسات الدولية والدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل بإلزام إسرائيل بالتوقف عن انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين، وتطبيق توصيات لجنة حقوق الطفل الدولية فيما يتعلق بإنطباق الاتفاقية على الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

- إقامة المؤتمر العلمي الرياضي بالشراكة مع جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ (٦٤) دورة وندوة وورشة عمل في المجال الرياضي، و(٤) دورات تحكيم بمشاركة) 1593 (متدرب ومتدربة، وإيفاد (٩) متدربين لدورات خارجية في الأردن وألمانيا، وتنفيذ) 21 (نشاطاً رياضياً نسوياً بمشاركة((٦٠٠) فتاة وسيدة، وإقامة (٥١) نشاطاً للأطفال والطلائع وكبار السن، ومهرجان الألعاب الشعبية.
- عقد (٢٦٩) مخيماً صيفياً للطلائع والأطفال، و(٢٩٦) بدعم ذاتي في كافة محافظات الوطن بمشاركة (٧٣٠٢٠) طفل وطليعي، وعقد (٧٢) دورة لمنشطي المخيمات الصيفية بمشاركة) 2468 (منشط ومنشطة.
- إنجاز مؤتمر أدب الأطفال، وتنظيم ندوة للكاتب السويدي» أولف ستارك « عن أدب الاطفال، وتنظيم) 67 (نشاطاً في) 25 (مكتبة أطفال، ومحاضرات حول أدب الاطفال، وتنظيم ورشات رسم للأطفال، وتوزيع كتب وألعاب تربوية على) 12 (مكتبة للأطفال، وعقد 3 دورات تدريبية.
- نشر تقرير حول تنفيذ السلطة الفلسطينية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والذي يحاكي واقع حقوق الطفل في الأراضي الفلسطينية والفجوة بين اتفاقية حقوق الطفل الدولية وواقع الطفل الفلسطيني.
- استمرار توفير الرعاية ل) 338 (حدثاً من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، من بينهم 88 ( )حدثاً من الفتيات، ورعاية) 2036 (حالة من رقابة السلوك، ومتابعة نزيلتين بعد الافراج عنهن ضمن ما يعرف بالرعاية اللاحقة للنزيلات.
- تعيين محامي من قبل المؤسسة العالمية لمتابعة قضايا الأحداث، وتوقيع اتفاقية مع الشرطة الأوروبية لمشروع عدالة الأحداث، كما تم تشكيل اللجنة الوطنية لقطاع العدالة.
- استلام شبكة حماية الطفولة من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في)5 (محافظات، وتنفيذ المرحلة الثانية من
- برنامج الاشراف المهني لكافة منسقي شبكات الحماية، وتم الموافقة على أهلية) 11 (أسرة تقدمت بطلبات لاحتضان أطفال فاقدي الرعاية الأسرية.
- استلام شبكة حماية الطفولة من الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال في)5 (محافظات، وتوفير الحماية والرعاية ل
-) 73 (طفلاً، والموافقة على أهلية) 13 (أسرة تقدمت بطلبات احتضان أطفال فاقدي الرعاية الأسرية، وإصدار ( ) 105 شهادة ترخيص لدور الحضانة.
- تشكيل اللجنة الوطنية لقطاع العدالة الاجتماعية للأحداث وذلك بهدف بناء نظام متكامل يوفر المصلحة الفضلى للطفل الفلسطيني.

(ب): العقبات والثغرات والتحديات التي صودفت منذ عام ٢٠٠٩ في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة.

١. الاحتلال الإسرائيلي:

يعتبر الاحتلال الاسرائيلي من اكبر العوائق في ممارساته التعسفية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بالإضافة لما يضعه من تحديات كبيرة للعمل والتطور المؤسسي كذلك تقوم اسرائيل في تطبيق سياسات تقيد تخطيط وتقسيم المناطق في المجتمعات الفلسطينية ، حيث تقيد استخدام الفلسطينيين للأرض والموارد على ما يزيد عن ٦٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية والتي صنفت في اتفاقيات أوسلو باعتبارها المنطقة" ج". والمنطقة "ج" تمثل ٤٤% من مساحة الضفة الغربية وتحظر اسرائيل أي بناء

فلسطيني في حوالي ٧٠% منها. وقد أدى زيادة العراقيل والحواجز الاسرائيلية اضافة الى بناء الجدار والذي سيؤثر على حياة ثلث السكان الفلسطينيين لدى اكتماله"٣" الى سوء أوضاع الفلسطينيين بشكل عام والنساء بشكل خاص. فالنساء أصبحن يعانين من المزيد من الانفصال عن عائلاتهن وأراضيهن الزراعية والمصادر المائية والمدارس ومنع العديد النساء من الوصول الى المستشفيات والعيادات الصحية و قد مات نتيجة لذلك عدد منهن وعدد أكبر من الأجنة.

٢. **البيئات السياسية والقانونية والتنموية** التي تعيشها الدولة الفلسطينية وابرزها الانقسام الحاصل بين الضفة الغربية وغزة ، وصعوبة تحقيق تقدم على صعيد الحوار الوطني حتى الان، وعدم الاتفاق على نهج سياسي معين، يعزز الاستثمار ويدفع بعجلة التنمية.
٣. **عدم انعقاد المجلس التشريعي** وتعطله منذ العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وبالتالي يترتب عليه عدم سن قوانين واجراءات تكفل حماية المراة، وتعزز من مكانتها ودورها في المجتمع.
٤. **قلة التمويل** وعدم الالتزام بالتعهدات المالية من قبل الجهات المانحة.
٥. **النظرة المجتمعية التقليدية** للنساء حيث لا زالت الوزارة تعمل على تنفيذ إستراتيجية وطنية للدفاع عن وتعزيز حقوق النساء في كافة مجالات الحياة، الا ان فلسطين هي احدى دول النسيج الاجتماعي لبعربي، ولا تخرج بعاداتها وتقاليدها عن محيطها الاقليمي، حيث لازالت البطريقية الذكورية مسيطرة على المجتمع.
٦. **قلة جدية بعض الوزارات في التعاون والتنسيق فيما بينها والوزارات الاخرى**، وعدم الالتزام باتفاقيات العمل فيما بينها، او حتى الالتزام على مستوى مجلس الوزراء، حيث زالت العديد من القرارات لم تنفذ مثل: وحدات النوع الاجتماعي، الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.
٧. **عدم جدية بعض المؤسسات والمنظمات الاهلية في التعاون فيما بينها وبين وزارة شؤون المرأة**، وحددت علاقتها بالصراع بدل التعاون، معتبرة بذلك ان الوزارة وجدت لتحل محل هذه المؤسسات في دعم قضايا المراة، مع العلم ان نهج الوزارة والمؤسسات و المنظمات الاهلية مكملان لبعضهما(سياساتي– تنفيذي).

(ج) اتخاذ سياسات/ تدابير تقشف

تسيطر اسرائيل سيطرة تامة على كافة المعابر والمنافذ الحدودية، وتحكم سيطرتها كذلك على كل منابع الأرض، وتتحكم بكل الأجواء، وهي بالتالي تحكم سيطرتها الحديدية على الاقتصاد الفلسطيني، مما يجبر ذلك الاقتصاد على التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وعلى الرغم من الإجراءات الاسرائيلية العنيفة والناقضة لكل القوانين الدولية، إلى أن الحكومة الفلسطينية تعمل على مواجهة الأزمات المالية الخانقة التي تعصف بها بين الحين والأخر باتخاذ اجراءات تقشفية وتدابير سياساتية تتعلق بالضرائب، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة:

اتخذت الحكومة قراراً برفع القيمة المضافة في العام ٢٠١٢ من ١٤,٥% الى ١٥%، ومن ثم رفع تلك النسبة في منتصف العام ٢٠١٣ الى ١٦%.

بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠١: تم تعديل الشرائح والنسب الضريبية الواردة في الفقرة رقم (١) من المادة (١٦) من القرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بشأن ضريبة الدخل لتصبح:

من (١–٤٠٠٠٠ شيكل) بنسبة (٥%).

من (٤٠٠٠١-٨٠٠٠٠ شيكل) بنسبة (١٠%)

من (٨٠٠٠١-١٢٥٠٠٠ شيكل) بنسبة (١٥%)

من (١٢٥٠٠١-٢٠٠٠٠٠ شيكل) بنسبة (٢٢,٥%)

ما زاد عن (٢٠٠٠٠٠ شيكل) بنسبة (٣٠%)

لكن بعد الاحتجاجات التي حدثت على المستوى الشعبي تم تعطيل العمل بهذا القرار، وكنتيجة للحوار الوطني بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص تم تعديل النسب المعمول بها على النحو التالي:

من (١-٤٠٠٠٠ شيكل) بنسبة (٥%).

من (٤٠٠٠١-٨٠٠٠٠ شيكل) بنسبة (١٠%)

من (٨٠٠٠١-١٢٥٠٠٠ شيكل) بنسبة (١٥%)

ما زاد عن (١٢٥٠٠١ شيكل) بنسبة (٢٠%)

اصدرت الحكومة قراراً بتاريخ /٢٠١٢/٠٢: ينص على عدم اصدار قرارات تقضي بمنح علاوة المخاطرة لأي موظف يتعرض للمخاطرة أو العدوى بحكم عمله وبصورة مباشرة إلا بعد اعتمادها من وزارة المالية لضمان توفر المخصص المالي اللازم ومصادقة مجلس الوزراء على ذلك. وعدم ابرام أية عقود قبل التسيق المسبق مع وزارة المالية لضمان توفر المخصص المالي اللازم، باستثناء العقود الممولة بالكامل من الخارج التي يتم ابرامها من قبل الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء، وفي هذا الإطار يكلف كل من ديوان الموظفين العام ووزارة المالية بمراجعة ملفات الموظفين لتحديد الموظفين الذين لا تنطبق عليهم الشروط اللزمة لصرف العلاوات والبدلات المشار لها.

بتاريخ /٢٠١١/١٢: تم الغاء قرار مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٨ بحيث يتم اخضاع النشاط المحلي لمزارعي الثروة الحيوانية لضريبة القيمة المضافة وفقاً للنسب المعمول بها.

٢٠١٢/٠٢/٢٨: عدم اصدار قرارات تقضي بمنح علاوة المخاطرة لأي موظف يتعرض للمخاطرة أو العدوى بحكم عمله وبصورة مباشرة إلا بعد اعتمادها من وزارة المالية لضمان توفر المخصص المالي اللازم ومصادقة مجلس الوزراء على ذلك. وعدم ابرام أية عقود قبل التسيق المسبق مع وزارة المالية لضمان توفر المخصص المالي اللازم، باستثناء العقود الممولة بالكامل من الخارج التي يتم ابرامها من قبل الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء، وفي هذا الإطار يكلف كل من ديوان

الموظفين العام ووزارة المالية بمراجعة ملفات الموظفين لتحديد الموظفين الذين لا تنطبق عليهم الشروط اللزمة لصرف العلاوات والبدلات المشار لها.

٢٠٠٨/٠٣/٠٨: وقف كافة التعيينات والترقيات والتسكينات في المؤسسات الحكومية لكافة الوظائف والدرجات حتى تشكيل الحكومة الجديدة.

إن الأزمة المالية العالمية التي حدثت لعبت دوراً كبيراً في الحد من برامج تعزيز المساواة بين الجنسين، لأن الاهتمام اصبح منصباً على البرامج الإغاثية أكثر منه على برامج تعزيز المساواة بين الجنسين، وكوننا دولة تعتمد بالأساس على التمويل فأن مشكلة عدم التحكم بالموارد المالية يؤثر على ادارة السياسة المالية، وعلى آلية توزيع المال على البرامج.

الباب الثالث: البيانات والإحصاءات

(أ): المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين.

اصدرت وزارة شؤون المرأة في العام ٢٠٠٥ قاعدة بيانات بمجموعة من المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي في كافة المجالات التنموية، وهي مؤشرات تساعد في عملية المراقبة والمتابعة الخاص بتعزيز المساواة للجنسين، وهي قاعدة بيانات اعتمدت على المؤشرات الدولية والتقارير الوطنية[٤].

تضمنت الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي ٢٠١١-٢٠١٣ مجموعة من المؤشرات –يبلغ عددها ٣٣ مؤشر– التي تم نقاشها على الصعيد الوطني مع كافة الشركاء والمهتمين بقضايا المرأة من مؤسسات المجتمع المدني، والخاص، والقطاع الحكومي، وتم الاتفاق على أن هذه المؤشرات هامة لقياس التقدم الحاصل في قضايا المساواة ما بين الجنسين[٥]. كما تم وضع مؤشرات للخطة الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي ٢٠١٤-٢٠١٦ بالمشاركة والتشاور مع كافة الشركاء سواء كانوا مؤسسات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

احتوت تلك المؤشرات التي تم نقاشها على صعيد وطني على المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية، وهي تغطي مساحة واسعة من قياس الفجوات ما بين الرجال والنساء على الصعيد الوطني، بالإضافة الى التأثيرات المحيطة الخاصة بالاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية ضد النساء بشكل عام، وضد المرأة المقدسية والمرأة الأسيرة بشكل خاص.

تمكنت كذلك المؤسسات الوطنية من وضع مجموعة من المؤشرات الموطنة لتحقيق الاهداف الانمائية الألفية وذلك باضافة بعض المؤشرات التي تتعلق بالعنف ضد المرأة، وايضاً العنف الموجه من الاحتلال الاسرائيلي، وهي مؤشرات تقيس المساواة بين الجنسين في قضايا التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية وصنع القرار، والعنف ضد المرأة[٦].

شاركت وزارة شؤون المرأة في كافة اللجان الفنية المعنية بتطوير نظام مراقبة احصائي الذي يشرف عليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تم وضع عدد كبير من مؤشرات النوع الاجتماعي الذي تم الاتفاق عليه وطنياً.

تنص المادة (٥) من قانون الاحصاءات العامة (٤) لسنة ٢٠٠٠ على "يقوم الجهاز بجمع البيانات الإحصائية بالتنسيق مع الوزارات المعنية وتخزينها وتحليلها ونشرها في المجالات التالية: أولاً: أ– حجم وتركيبة السكان والتغييرات التي تطرأ عليهم عن طريق: ١– المواليد. ٢– الوفيات. ٣– الهجرة. ٤– تكوين الأسر والعائلات واندثارها. ب– الشؤون الاجتماعية بما في ذلك: ١– القوى العاملة وظروف العمل. ٢– دخل الأسرة وإنفاقها واستهلاكها. ٣– التعليم وفرص الإلتحاق بالمدارس والجامعات. ٤– الصحة وفرص الحصول على الرعاية الطبية. ٥– العائلة وظروف الجماعات ذات الحاجات الخاصة. ٦– المساكن والمرافق. ٧– الثقافة والترفيه. ٨– ضحايا الحوادث والجرائم. ٩– الإنتخابات. ١٠– قضايا المرأة. ١١– أية مجالات أخرى ضمن

---

[٤] قاعدة بيانت من وزارة شؤون المرأة ٢٠٠٥، وزارة شؤون المرأة، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة الدراسات والسياسات.

[٥] الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي ٢٠١١-٢٠١٣.

[٦] الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ص١٥، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/The%20National%20Strategy%20to%20Achieve%20the%20MDGs%20by%202015-Draft-Ar.pdf).

الشؤون الاجتماعية. ج- الإقتصاد القومي ضمن نطاق الحسابات القومية بما في ذلك: ١- الحسابات القومية. ٢- ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ٣- الشؤون المالية الحكومية. ٤- الأسعار. ٥- إنتاج السلع. ٦- إنتاج قطاع الخدمات. د- الإحصاءات الجغرافية والإحصاءات الأخرى: ١- الأرض واستخداماتها. ٢- الزراعة والأحراج وصيد الأسماك. ٣- المباني حسب استخداماتها. ٤- النقل. ٥- الطاقة. ٦- البيئة. ٧- السياحة. ثانياً: للجهاز جمع البيانات الإحصائية في أي مجال آخر حسبما يقرره مجلس الوزراء بناء على توصية رئيس الجهاز. ثالثاً: تنفيذ التوصيات المتفق عليها دوليا حول المفاهيم والتعريفات والمقاييس والمصطلحات والتصنيفات الملائمة للظروف والاحتياجات الفلسطينية في الإحصاءات الفلسطينية الرسمية"[٧].

تعتبر البيانات والمعلومات الإحصائية جزءاً اساسياً في عملية صنع القرار، وجزءاً هاماً من عملية دراسة الواقع وتحليله للوصول الى الخطط الاستراتيجية وصياغة السياسات التنموية، وهي اساس لعملية المراقبة والمتابعة على كافة المواضيع.

تلعب البيانات الاحصائية دوراً محورياً في التعرف على الفجوات المختلفة واكتشاف المشاكل، فمن خلالها نعرف واقع المرأة في سوق العمل، ومنها نعرف حجم العنف المستشري ضد النساء، وهي تعطينا تصوراً واضحاً عن واقع النساء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبها ننطلق نحو الأولويات والمهام الواضحة.

الأهمية التي تلعبها البيانات الإحصائية تجعلنا نفكر مرات ومرات بضرور تنظيم تلك العملية بصورة جيدة تساعدنا على جمع البيانات بطرق علمية تساعدنا في اتخاذ قرارات مناسبة، ويعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني جهازاً مرموقاً في توفير البيانات الإحصائية في كافة المجالات، ويوفر رقماً وطنياً يساهم في عملية التخطيط وصياغة السياسات، وأولى الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين أهمية خاصة بضرورة أن تكون البيانات المجموعة مصنفة حسب الجنس لتساهم في دراسة الواقع بشكل مفصل ما بين الرجال والنساء. لذلك قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإنشاء برنامج إحصاءات المرأة والرجل منذ عام ١٩٩٤، وقد تمكن من تفعيل هذا البرنامج في منتصف عام ١٩٩٦وتسميته قسم إحصاءات المرأة والرجل يتبع لدائرة الإحصاءات الاجتماعية[٨].

حددت مجموعة من الاهداف لقسم المرأة والرجل، أهمها: تعزيز قدرات الجهاز في نشر وتعميم البيانات الإحصائية المتعلقة بالمرأة والرجل من خلال التأكيد على نشر كافة الإحصاءات الرسمية حسب الجنس، وأن عمليات جمع وتحليل ونشر البيانات تعكس قضايا المرأة والرجل.
تعزيز الوعي لدى صانعي السياسات والمخططين والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث حول أهمية استخدام إحصاءات المرأة والرجل في عمليات صنع السياسات وإعداد الخطط والبرامج وتعزيز ومراقبة التغيرات في هذا المضمار.

[٧] قانون الاحصاءات العامة (٤) للعام ٢٠٠٠، المادة رقم (٥).
[٨] التجربة الفلسطينية في إنشاء برنامج إحصاءات المرأة والرجل في فلسطين ٢٠٠٣، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قسم احصاءات المرأة والرجل.

يقوم قسم المرأة والرجل في الجهاز المركزي للإحصاء بمجموعة من المهام التي تساهم في انشاء بيانات مصنفة حسب الجنس، حيث يعمل التعاون مع مختلف الدوائر والأقسام في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتأكد من أن المفاهيم والطرق المستخدمة في عمليات جمع وتحليل البيانات غير منحازة وتعكس قضايا المرأة والرجل. والقيام بتوفير الإحصاءات المتعلقة بواقع المرأة الفلسطينية وتزويد المؤسسات المحلية والأجنبية بهذه الإحصاءات. وعقد الندوات وورش العمل، والتواصل المستمر مع الهيئات والجهات ذات الاهتمام المشترك من خلال برنامج حوار المنتجين والمستفيدين، والتأكد من أن الإحصاءات التي يتم إنتاجها تعكس احتياجاتهم.

نستطيع القول أن تجربة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإنشاء قسم للمرأة والرجل داخل الجهاز هي أو تجربة فلسطينية منظمة على طريق جمع البيانات مصنفة حسب الجنس، وهي خطوة هامة وتعطي مؤشراً واضحاً على الاتجاه السائد داخل البلد باهمية جمع البيانات للرجال والنساء، لتحديد كل من احتياجاتهم. لكن تبع هذه الخطوة خطوات أخرى في طريق الاهتمام بمؤشرات النوع الاجتماعي، وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس وتحليلها من منظور نوع اجتماعي، حيث شكلت وزارة شؤون المرأة منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٣ قسم خاص بالإحصاءات وجمع المعلومات، يعنى بالأساس بتوفير المؤشرات ذات البعد الذي يقيس المساواة بين الجنسين في كافة المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ويقوم كذلك هذا القسم بتوفير كافة البيانات اللازمة للخطط الاستراتيجية، والتنفيذية، وايضاً ما يهم لعمل وصياغة السياسات، أو اعداد الاوراق البحثية، واوراق العمل. ويعتمد القسم في عملية جمع البيانات على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة على السجلات الإدارية من بعض المؤسسات، وايضاً على التقارير التنموية الدولية والمحلية[٩].

تعتمد عملية تطوير واقتراح المؤشرات بالاساس على متانة جمع البيانات ودوريتها، وهي عملية ليست بالسهلة كون بعض المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بعنف الاحتلال ضد النساء من الصعب الحصول عليها، مما يضعف عملية المراقبة والمتابعة عليها، على أية حال فإن عملية جمع البيانات هي عملية علمية طويلة تستند بالاساس على المنهجيات الدقيقة والهامة، وبالتالي تتطلب جسم خاص لهذه العملية كي يعطي رقماً وطنياً دقيقاً نستطيع من خلاله المقارنة ما بين السنوات، والمقارنة على الصعيد الدولي، أو على الصعيد المحلي.

(ب): بدأ جمع وتجميع البيانات بشأن المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية التي وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة الاحصائية عام ٢٠١٣.

نعم، تم البدء بالعمل على جمع وتجميع البيانات بشأن المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية التي وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية عام ٢٠١٣. حيث تم في البداية بوضع قائمة المؤشرات، ومن ثم الإجابة على الأسئلة الاحتمالية التالية:

- المؤشر متوفر ومنشور، أو يمكن نشره.
- المؤشر متوفر ولكن بحاجة للعمل عليه حتى يتم نشره.
- المؤشر غير متوفر نهائياً بمعنى لا يتم جمع البيانات حوله.

تفيد الاجابة على تلك الأسئلة بمعرفة الواقع الذي نحن فيه، حيث بعد الاجابة على تلك الاسئلة وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سيتم وضع خطة عمل لمشاركة كافة المؤسسات المعنية بتلك المؤشرات للعمل على توفير

[٩] هيكلية وزارة شؤون المرأة للعام ٢٠٠٤، وزارة شؤون المرأة، الإدارة العامة للموارد المالية والبشرية،

المؤشرات، ونشرها. حيث يتم التخطيط حالياً لإعداد ورش عمل لوحدات النوع الاجتماعي، ومراكز تواصل في المحافظات، والمؤسسات النسوية، حتى يتم عرض تلك المؤشرات ونقاشها، والعمل على توفيرها.

إضافة لذلك، يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كل عام تقرير خاص بالمرأة والرجل، وهو تقرير مفصل عن كافة المؤشرات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، إضافة للمؤشرات الخاصة بالعنف ضد النساء، وهو بذلك يوفر بما لا يقل عن ٩٠% من المؤشرات الجنسانية التي وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية في عام ٢٠١٣. وبالأمكان الاضطلاع على تلك المؤشرات من خلال تقرير المرأة والرجل الصادر في عام ٢٠١٣ على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تحت الرابط التالي "http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2015.pdf".

تعود بعض العقبات في الحصول على البيانات للمؤشرات –تلك المؤشرات غير المتوفرة– على تنظيم عمل السجلات الإدارية وآلية قياسها، وامكانية نشرها وفق المنهجية المتبعة. لكن المهم هنا هو أن وزارة المرأة لديها توجه بانشاء قاعدة بيانات خاصة بالمؤشرات الجنسانية وتحليلها ودراسة الفجوات ما بين الرجال والنساء وتقديم تصور حول المشاكل بها لاتخاذ السياسات اللازمة تجاه تلك الفجوات.

(ج): بدأ جمع وتجميع بيانات بشأن المؤشرات التسعة على العنف ضد المرأة التي وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية عام ٢٠١٣.

تنبهت المؤسسات العاملة في مجال تمكين المرأة وتعزيز حقوقها الى ظاهرة العنف ضد المرأة، وإلى مشكلتها الكبيرة في الحد من تمكين المرأة وانعكاسها على كافة الصعد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ومدى خطورة تلك المشكلة على العملية التنموية برمتها في المجتمع ككل، حيث قررت تلك المؤسسات وبالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة بضرورة العمل على الحد من هذه الظاهرة، حيث كانت أولى المطالب لذلك معرفة حجم الظاهرة ومدى انتشارها بين النساء، وطلبت المؤسسات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ضرورة توفير تلك البيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة.

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الخاص بالعنف ضد النساء في العام ٢٠٠٥، وسمي العنف الأسري، وهدف المسح الى توفير قاعدة بيانات عن العنف في المجتمع الفلسطيني، خاصة ضد النساء، والأطفال، وكبار السن. ثم عاود ونفذ الإحصاء المسح مرة أخرى في العام ٢٠١٠ تحت عنوان العنف في المجتمع الفلسطيني، وقد تم الاضطلاع على التوصيات الدولية عند بدء اعداد الاستمارة، والاضطلاع على التجارب الدول السابقة للمنفذ لهذا المسح. وقد تم تقسيم المسح الى خمسة استمارات، استمارة خاصة بالنساء المتزوجات، واستمارة خاصة بالنساء غير المتزوجات، واستمارة خاصة بالرجال الازواج، واستمارة للأطفال، وأخرى لكبار السن. أما فيما يتعلق بالمؤشرات التسعة التي وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية في عام ٢٠١٣، فغالبية تلك المؤشرات متوفر باستثناء المؤشر الأخير والذي يعنى بتشويه الاعضاء التناسلية للإناث، حيث هناك صعوبة في توفير هذا المؤشر من خلال مسح، إذ من الممكن التعرف على هذا المؤشر من خلال السجلات الإدارية لوزارة الصحة في حال تم تشخيصها بالشكل الصحيح. اما بما يتعلق بباقي المؤشرات الثمانية فهي متوفرة ومنشورة مع الأخذ بعين الاعتبار أن منهجية المسح في فلسطين اعتمدت على استمارات متعددة خاصة بالنساء المتزوجات، واخرى لغير المتزوجات. ويمكن الاضطلاع على تفاصيل مسح العنف الاسري من خلال الرابط التالي "

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1864.pdf" إذ يحتوي على المسح بشكل كامل ومفصل.

(د): العمليات التي اضطلع بها لجمع البيانات بشأن حالة فئات معينة من النساء.

تم تنفيذ مسحاً خاصاً بالنساء تحت عنوان العنف الأسري، وهو بالأساس يستهدف معرفة نسبة العنف الذي تتعرض له النساء داخل المنزل. كما تم تنفيذ مسحاً خاصاً باستخدام الوقت، وهو يقيس الأنشطة التي يقوم بها كل من الرجال والنساء حسب الفترات الزمنية، ويعتبر هذا المسح ذوو أهمية قصوى للعاملات داخل المنزل ولا يتم احتساب جهدهن في الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يخص النساء ذوات الإعاقة، فقد تم تنفيذ مسحاً خاصاً بالمعوقين وفيه تظهر نسبة النساء ذوات الإعاقة في المجتمع الفلسطيني. وتعتبر بيانات النساء في المناطق الريفية مستنبطة من عدة مسوح، فعلى سبيل المثال نستطيع معرفة واقع النساء الريفيات في سوق العمل من خلال مسح القوى العاملة، وكذلك باقي المسوح الأخرى التي تسمح عينتها بتمثيل المناطق الريفية.

نؤكد هنا أن هناك جمع بيانات لفئات معينة ، وعملية الجمع هذه ممكن أن تكون بصورة مباشرة، أو من خلال استنباطها من مسوح ميدانية، أو التعدادات، أو من خلال السجلات الإدارية.

التوصيات:

ضرورة التواصل والتنسيق ما بين الاجهزة الاحصائية في المنطقة وبين الجهات المعنية بتمكين المرأة للوصول لألية لتوفير البيانات الإحصائية بشكل علمي ومنظم خاص بالمؤشرات الجنسانية، ومؤشرات العنف التسعة الموافق عليها من لجنة الأمم الاحصائية في العام ٢٠١٣.

ضرورة اشراك الأليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة بالخطط الاستراتيجية للأجهزة الإحصائية حتى يتم طرح القضايا الجوهرية للنساء وتنفيذه في الخطط، وبالذات الدولية منها.

ضرورة تطوير نماذج متابعو مراقبة للمؤشرات الجنسانية ومؤشرات العنف ضد المرأة وتوزيعها على الأليات الوطنية الخاصة بالنساء.

ضرورة تبيان أهمية موضوع البيانات الإحصائية، والمؤشرات الوطنية من خلال أوراق العمل، ونشر لتوعية والتقيف في المجتمع، وخاصة صناع القرار منهم.

الباب الرابع: الأولويات الناشئة

(أ) قامت ووزارة شؤون المرأة بسلسلة مشاورات لتحديد الأولويات الناشئة لتعزيز المساواة والعدل بين الجنسين ٢٠١٤-٢٠١٦، مع المهتمين والمهتمات في قضايا تمكين المرأة والنوع الاجتماعي من وزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث والجامعات. جاءت أولويات قضايا النوع الاجتماعي على مستوى الوطن اللازمة لدعمها والعمل عليها خلال الثلاث سنوات القادمة في خمسة أولويات استراتيجية ومجموعة من السياسات اللازمة لتحقيها،ووضعت في إطار الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفيما يلي توضيح لذلك:

الهدف الاستراتيجي الأول (الأولوية الأولى): مشاركة المرأة في قطاع العمل زادت من خلال:

١. كفالة العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
٢. ضمان توفير فرص العمل للنساء (تشمل الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومراجعة السياسات الاقتصادية).
٣. زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.

الهدف الاستراتيجي الثاني (الأولوية الثانية): العنف بكافة أشكاله ضد المرأة الفلسطينية قد انخفض من خلال:

١. كفالة وصول النساء للعدالة.
٢. تطوير الخدمات الاجتماعية الخاصة بالنساء المعنفات والأكثر عرضة للتهميش.
٣. فضح الانتهاكات الإسرائيلية التي تعنف النساء (مناطق ج، القدس، الإقامة، الأسيرات وذوات الأسرى).
٤. تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.

الهدف الاستراتيجي الثالث (الأولوية الثالثة): مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بالمؤسسات زادت من خلال:

١. إجراء التدابير اللازمة لزيادة نسبة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار.
٢. بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.

الهدف الاستراتيجي الرابع (الأولوية الرابعة): المرأة الفلسطينية تصل إلى جميع الخدمات الأساسية دون تمييز من خلال:

١. تطوير الخدمات الأساسية في المناطق المهمشة كماً ونوعاً بما يتلاءم مع احتياجات النوع الاجتماعي (تعليم، صحة، رياضة، ثقافة، مياه، صرف صحي، مواصلات، سكان، مباني عامة)

الهدف الاستراتيجي الخامس (الأولوية الخامسة): قضايا النوع الاجتماعي مدمجة ومعممة، من خلال:

١. تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للمؤسسات الرئيسية والهيئات المحلية.

٢. تعزيز الآليات الوطنية لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

٣. تطوير آليات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي (الرقابة والتقييم، آليات تنسيق المساعدات، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي).

(ب) التوصيات للمناقشات الدائرة لما بعد عام ٢٠١٥:

١. ضرورة الانتباه للنساء في ظل الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة، والإهانة على الحواجز، وصعوبة التنقل، واتباع سياسة الخنق المتعمد، والحد من الحركة، وضروة دعمنا في قيام هدفنا، وهو قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس.

٢. الانتباه لمشكلة العنف ضد النساء وانعكاسها الخطير على تمكين المجتمع، والتنمية ككل. وبالذات الاهتمام بثقافة المجتمع بخصوص القتل على خلفية الشرف، وممارسة حالات الطلاق، ودراسة احتياجات النساء العزل.

٣. الاهتمام بقضايا تشغيل النساء، ودعم وتعزيز حقوقهم في القوانين، والتشريعات، وقضايا الأجر المتساوي، وأهمية تحسين الخدمات للنساء العاملات، بالذات النساء العاملات دون تأمين، واتخاذ وسائل قوية لأحقاق الحق في قضايا العمل، والدفاع عنهم.

٤. تقوية الخدمات الصحية للأمومة والطفل والاهتمام بصحة الامهات بشكل خاص، وتوفير الوسائل اللازمة لتحيا النساء حياة صحية كريمة تعزز الراحة والطمأنينة في صفوف النساء.

٥. دعم النساء في التجارة الخارجية، ومشاريع الاستثمار، والتدخل العاجل للنساء الراسخات تحت الاحتلال الغير قادرات على تصدير منتجاتهم، ولا حتى استيراد ما يودون تصنيعه، أو بيعه.

٦. التوجه نحو قضايا البحث العلمي، والمنح الدراسية للنساء، وتوفير الدعم الكافي للالتحاق بالتخصصات الحديثة، التي تعني الابداع والتقدم، وخلق جيل مثقف واعي.

٧. المرأة الريفية عصب المجتمعات النامية، وصمودها هو صمود المجتمعات في ظل الانتكاسات الاقتصادية، والتغيرات المفاجئة من حروب وثورات، ودعمها واجب ليحيا التكافل بين افراد المجتمع.

٨. الحصار الدائم والضغط على السكان بالذات في قطاع غزة يضعف كهل المرأة ويضغط على نفسيتها، ويحد من تقدمها، ويصبح الشغل الشاغل توفير لقمة العيش للصغار، وترقب القادم بقلق، حينها ينعدم الأمن الغذائي، والامن السياسي، والاقتصادي، لذلك ضرورة الاستعداد لتقديم الحلول الملائمة لإخراج شعبنا من هذا الحصار الظالم.

٩. توعية المجتمع بقضايا النساء، والاهتمام بوعي صناع القرار، والمتنفذين، وقيادي الاحزاب بضرورة التحرك لادماج النساء في الحياة العامة.

١٠. العمل المنزلي للنساء هام، ومهم، وينتشر بصورة كبيرة بين النساء، لكن الأهم أن يتم ايجاد قيمة لهذا العمل تدخل ضمن الناتج المحلي الاجمالي، ومحاولة التوجه نحو دعمه في الضمان الاجتماعي في الدولة.